بعد 222 يوماً من بدء الحرب على قطاع غزة، لا يزال رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو يتهرب من بحث «اليوم التالي» للحرب، متحججاً بضرورة القضاء على «حماس» أولاً، وذلك فيما يتكبّد جيشه مزيداً من القتلى والجرحى، وترتفع وتيرة التوترات مع مصر

حرب غزة تبتلع جنود الاحتلال

نتنياهو يتهرّب من «اليوم التالي»

غزة ـ **العربي الجديد**
حيفا ـ **نايف زيداني**

لا يزال رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو يتهرب من وضع ترتيبات لـ«اليوم التالي» للحرب على غزة، المتواصلة منذ أكثر من 7 أشهر، في ظل مقاومة عنيفة يتلقاها جيشه في كل منطقة يتوغل إليها، وآخرها جباليا التي اعلنت فيها المقاومة، أمس الأربعاء، عن تنفيذ عملية أدت إلى مقتل 12 جندياً إسرائيلياً. وإذا ما صحّ سقوط هذا العدد من القتلى الإسرائيليين، فإنه سيكون أكبر الخسائر للجيش الإسرائيلي في يوم واحد، بعد مقتل 21 جندياً إسرائيلياً في مخيم المغازي وسط غزة في يناير/كانون الثاني الماضي. في غضون ذلك، ينتظر أن تبدأ محكمة العدل الدولية، اليوم الخميس، بحث إجراءات طوارئ جديدة طلبت جنوب أفريقيا فرضها، بسبب الهجمات الإسرائيلية على مدينة رفح، جنوب قطاع غزة، على أن تستمر الجلسات حتى غد الجمعة. وفيما أشارت صحيفة يديعوت أحرونوت، أمس، إلى أن إسرائيل تتوقع أن تأمر المحكمة بوقف القتال، أوضحت أن الاحتلال لا ينوي الالتزام بذلك. وفي الشهر الثامن من الحرب على غزة، اعترف رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو بالتوترات مع الولايات المتحدة بشأن الهجوم العسكري في رفح، لكنه ادعى أن العملية مطلوبة لحماية الأمن الإسرائيلي. وقال في حديث لقناة «سي أن بي سي» الأميركية: «نعم، لدينا خلاف بشأن غزة، بل على رفح. لكن علينا أن نفعل ما يتعين علينا القيام به... علينا القيام بما هو مطلوب لضمان بقائنا ومستقبلنا. لا يمكننا الاستمرار في المستقبل من خلال السماح لحماس باستعادة غزة». وتابع: «أمل أن نتمكن من التوافق مع الولايات المتحدة، نحن نتحدث معهم، ولكن في النهاية نفعل ما يتعين علينا القيام به لحماية حياة امتنا».

وفي بيان مصور آخر، قال نتنياهو إنه من غير الممكن وضع أو تنفيذ مخططات سياسية وترتيبات لـ«اليوم التالي» للحرب طالما أن حركة حماس تسيطر عسكرياً على قرضها، بسبب الهجمات الإسرائيلية على مدينة رفح، جنوب قطاع غزة، على أن تستمر الجلسات حتى غد الجمعة. وفيما أشارت صحيفة يديعوت أحرونوت، أمس، إلى أن إسرائيل تتوقع أن تأمر المحكمة بوقف القتال، أوضحت أن الاحتلال لا ينوي الالتزام بذلك. وفي الشهر الثامن من الحرب على غزة، اعترف رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو بالتوترات مع الولايات المتحدة بشأن الهجوم العسكري في رفح، لكنه ادعى أن العملية مطلوبة لحماية الأمن الإسرائيلي. وقال في حديث لقناة «سي أن بي سي» الأميركية: «نعم، لدينا خلاف بشأن غزة، بل على رفح. لكن علينا أن نفعل ما يتعين علينا القيام به... علينا القيام بما هو مطلوب لضمان بقائنا ومستقبلنا. لا يمكننا الاستمرار في المستقبل من خلال السماح لحماس باستعادة غزة». وتابع: «أمل أن نتمكن من التوافق مع الولايات المتحدة، نحن نتحدث معهم، ولكن في النهاية نفعل ما يتعين علينا القيام به لحماية حياة امتنا».

وفي بيان مصور آخر، قال نتنياهو إنه من غير الممكن وضع أو تنفيذ مخططات سياسية وترتيبات لـ«اليوم التالي» للحرب طالما أن حركة حماس تسيطر عسكرياً على قرضها، بسبب الهجمات الإسرائيلية على مدينة رفح، جنوب قطاع غزة، على أن تستمر الجلسات حتى غد الجمعة. وفيما أشارت صحيفة يديعوت أحرونوت، أمس، إلى أن إسرائيل تتوقع أن تأمر المحكمة بوقف القتال، أوضحت أن الاحتلال لا ينوي

في حي الزيتون أمس بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي منه (فرانس برس)

ما يقرب من نصف مليون شخص من مناطق القتال في رفح. الكارثة الإنسانية التي تحدثوا عنها لم تحدث، ولن تحدث». واعتبر أن «القضاء على حماس خطوة ضرورية لضمان أنه في اليوم التالي لن تكون هناك أي جهة تهددنا في غزة». وشدد على أنه «إلى أن يتضح أن حماس لا تسيطر على غزة عسكرياً، لن يكون أي طرف على استعداد لتولي الإدارة المدنية في القطاع خوفاً على سلامته». وقال إنه «منذ حوالي 100 يوم، أوعزت لأجهزة الأمن بالسماح لسكان محليين لا ينتمون إلى حماس، بالاندماج في الإدارة المدنية لتوزيع الغذاء في غزة، هذه المحاولة لم تنجح، حيث هددتهم حماس، بل وضربت بعضهم لردع الآخرين»، مع العلم أن جيش الاحتلال تعمد استهداف كل من انخرط في عمليات تنظيم توزيع الإغاثة. واعتبر أن «الحديث عن اليوم التالي، بينما حركة حماس باقية على وضعها، سيبقى مجرد حديث فارغ من المضمون». وقال إنه «خلافاً لما يُزعم، انخرطنا منذ أشهر في محاولات مختلفة للتوصل إلى حل لهذه المشكلة المعقدة. بعض المحاولات مخفية عن الأنظار وهذا امر جيد. وهذا جزء من أهداف الحرب التي حددناها، ونحن عازمون على تحقيقها أيضاً». وأضاف «على أي حال، ليس هناك بديل عن النصر العسكري. إن محاولة تجاوزه بادعاءات مختلفة هي ببساطة انفصال عن الواقع». واستدرك بالقول: «هناك بديل واحد للنصر: الهزيمة. هزيمة عسكرية وسياسية، هزيمة وطنية. هزيمة أمام كل من يدعم الإرهاب».

في سياق آخر، أكد نتنياهو أن حكومته عارضت قرار الأمم المتحدة الصادر في 10 مايو/أيار الحالي الذي أوصى بإعادة نظر مجلس الأمن في عضوية فلسطين الكاملة. وقال «لن نقدّم أي مكافأة على المجزرة الرهيبة في 7 أكتوبر، والتي يؤيدها 80 في المائة من الفلسطينيين في كل من غزة، ويهودا والسامرة (الضفة الغربية). لن نسمح لهم بإقامة دولة إرهابية يمكنهم من خلالها مهاجمتنا أكثر». وشدد على أن قرار الأمم المتحدة «لن يشكل قاعدة لمفاوضات مستقبلية وليس من شأنه دفع الحل السلمي». كلام نتنياهو جاء فيما كان وزير الأمن الإسرائيلي، يوآف غالانت، يؤكد في مؤتمر صحافي أمس أنه «يجب العمل على إيجاد بدائل مدنية لحماس شرط ألا تكون عدائية لنا»، مشدداً على ضرورة «القضاء على القدرات المدنية لحماس»، داعياً نتنياهو للإعلان أن إسرائيل لن تسيطر مدنياً على قطاع غزة، مشدداً على أنه سيعارض أي حكم عسكري إسرائيلي للقطاع، لأنه سيكون مكلفاً ودموياً وسيستمر لأعوام. وفيما أشار إلى أن جهوده لإثارة قضية الحكم في غزة بعد الحرب لم تجد استجابة من قبل حكومة نتنياهو، اعترف بوجود خلافات مع الولايات المتحدة قائلاً «إننا نقوم بتسوية الخلافات في الغرف المغلقة».

أما وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، فقال أمس الأربعاء إن إسرائيل بحاجة إلى وضع خطة واضحة وملموسة لمستقبل قطاع غزة، حيث تواجه احتمال حدوث فراغ في السلطة يمكن أن تملأه الفوضى. وأضاف بلينكن، خلال مؤتمر صحافي، في كييف: «نحن لا نؤيد ولن ندعم احتلالاً إسرائيلياً. كما أننا بالطبع لا ندعم حكم حماس في غزة... لقد رأينا ما أدى إليه ذلك في كثير من الأحيان بالنسبة لشعب غزة ولإسرائيل. كما لا يمكن أن يكون هناك فراغ من المرجح أن تملأه الفوضى». واعتبر أن العملية الإسرائيلية المحدودة في رفح أحدثت تأثيراً سلبياً في وقت كانت تتخذ فيه إسرائيل خطوات مهمة لتحسين الأوضاع الإنسانية في غزة.

وعلى الرغم من الخلافات الواضحة بين واشنطن وتل أبيب، فإن إدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، تحضّر حزمة أسلحة جديدة مخصصة لإسرائيل بقيمة مليار دولار. وقال مسؤول أميركي وفق «فرانس برس» إن الإدارة أخطرت الكونغرس بشكل غير رسمي بشأن حزمة الأسلحة التي تحتاج إلى مصادقة، في حين أفاد أحد المساعدين في الكونغرس بأن الأسلحة التي جرى شراؤها من صانعي أسلحة أميركيين تبلغ قيمتها نحو مليار دولار. وفي السياق، يزور مستشار الأمن القومي الأميركي، جيك سوليفان، إسرائيل نهاية الأسبوع. وقالت هيئة البث العبرية إنه من المتوقع أن يصل سوليفان إسرائيل نهاية الأسبوع، لإجراء محادثات بشأن تطورات الحرب والهجوم على رفح. في هذا الوقت، يكبر الخلاف بين تل أبيب والقاهرة. وذكر المتحدث باسم الحكومة الإسرائيلية، ديفيد مينسر، في مؤتمر صحافي، أن إسرائيل طلبت من مصر فتح الحدود أمام المدنيين في غزة الذين يرغبون في الفرار من الحرب، ولكن جرى رفض الطلب. وأضاف مينسر أن إسرائيل ستقضي على ما زعم أنها كتائب «حماس» الأربع المتبقية في رفح، لكنها لن تقضي بالضرورة على كل مقاتلي «حماس» في المدينة. كما أفادت وسائل إعلام إسرائيلية، أمس، أن وفداً أمنياً إسرائيلياً قاده ممثلون عن «الشاباك»، زار، أمس الأربعاء، القاهرة، حيث عقد اجتماعات مع المسؤولين المصريين في محاولة لتخفيف حدة التوتر التي طرأت على العلاقات الثنائية بين الطرفين. وكان مسؤولون إسرائيليون كبار، قد أعربوا وفق صحيفة هآرتس، أمس، عن قلقهم من تفاقم الأزمة مع مصر، على خلفية استمرار الحرب، وانهيار محادثات تبادل الأسرى. ونقلت «هآرتس» تحذيرات مسؤولين إسرائيليين كبار لم تسمّهم، بأن مصر قد تنسحب من جهود الوساطة، وأن التعاون الأمني والاستخباراتي بين البلدين سيتضرر إذا استمرت الأزمة. وقال أحدهم: «الوضع مع مصر الآن هو الأسوأ منذ بداية الحرب».

في موازاة ذلك، برز أمس كلام للرئيس التركي رجب طيب أردوغان الذي اعتبر أن حركة حماس في غزة هي خط الدفاع الأمامي لمنطقة الأناضول في تركيا. وأكد أنهم سيواصلون الوقوف إلى جانب «حماس» التي تدافع عن استقلال أرضها وعن الأناضول، ولن يولوا أي اعتبار للذين أجّروا أرواحهم وعقولهم وضمائرهم للصهاينة القتلة. وحذر في كلمة خلال اجتماع الكتلة النيابية لحزب العدالة والتنمية، في أنقرة، من أن إسرائيل لن تقف عند غزة وحسب. وأضاف: «إذا لم يجر إيقاف هذه الدولة الإرهابية ستطمع عاجلاً أو آجلاً بأراضي الأناضول، مستندة إلى أوهام الأرض الموعودة».

ميدانياً، وفي ظل احتدام المعارك في أكثر من منطقة، ولا سيما في جباليا، شمال القطاع، أعلنت كتائب القسام، أمس، عن قتل 12 جندياً إسرائيلياً في عملية مركبة في منطقة «بلوك 4» بمخيم جباليا، فيما قالت وسائل إعلام إسرائيلية إن ضابطاً أصيب بجروح خطيرة وجنديين بجروح متوسطة في اشتباكات شمالي غزة. وأفادت «القسام» بأن عناصرها قاموا «باستهداف جرافة عسكرية بقذيفة «الياسين 105»، واستهداف قوة صهيونية تحصّنت داخل أحد المنازل بقذيفتين مضادتين للأفراد والاشتباك معها، وفور تقدم قوة النجدة للمكان جرى تفجير عبوة «شواظ» في دبابة ميركافا، وبعد محاولة سحب عتاد القوة المستهدفة المُلقى على الأرض، قام سلاح الجو الصهيوني بقصف المكان بشكل همجي»، مؤكدة «مقتل ما لا يقل عن 12 جندياً في العملية». وفي عمليات أخرى، أعلنت «القسام» العديد من الاستهدافات لآليات وجنود إسرائيليين في جباليا، إضافة إلى «قنص جندي صهيوني بالقرب من مسجد التابعين شرق مدينة رفح». كما أعلنت قصف مستوطنة سديروت بمنظومة الصواريخ «رجوم» قصيرة المدى من عيار 114 ملم. من جهتها، أعلنت «سرايا القدس» استهداف عدد من قوات الاحتلال في جباليا. وبحسب وكالة رويترز، فإن القتال احتدم خلال ليل الثلاثاء حتى صار من أعنف المواجهات منذ شهور في شمال وجنوب قطاع غزة. ووصلت دبابات إسرائيلية إلى أحياء مكتظة بالسكان وأزقة ضيقة في جباليا، حيث واجهت مقاومة شديدة. وأعلن الجيش الإسرائيلي أنه بدأ عملية خلال ليل الثلاثاء ضد «عناصر إرهابية وبنية تحتية» في وسط جباليا. فيما أعلن الجيش الإسرائيلي صباح أمس، انسحابه من حي الزيتون في مدينة غزة، مهدداً بالعودة واستئناف العمليات العسكرية «إذا لزم الأمر». وفي مدينة رفح، استمر أمس فرار عشرات الآلاف من المدنيين من المدينة التي يقصفها الجيش الإسرائيلي ويهددها بهجوم بري واسع النطاق. وأعلنت إسرائيل عن مقتل جندي في رفح، وقال مراسل لهيئة البث العامة الإسرائيلية (راديو كان) إن هذا هو أول قتيل من الجيش في رفح منذ بدء العملية البرية هناك. ودعا الاتحاد الأوروبي، أمس، إسرائيل إلى إنهاء عمليتها العسكرية في رفح «فوراً»، محذراً من أن عدم القيام بذلك من شأنه أن يقوّض العلاقات مع التكتل. وجاء في بيان لمنسق السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل، إن «الاتحاد يحث إسرائيل على وقف عمليتها العسكرية في رفح على الفور»، لأن مواصلتها «ستضع حتماً ضغطاً شديداً على علاقة الاتحاد الأوروبي بإسرائيل».

وأعلنت وزارة الصحة الفلسطينية في غزة، أمس، ارتفاع حصيلة ضحايا الحرب إلى 35233 شهيداً و79141 مصاباً منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول، مضيفة أن الاحتلال ارتكب 5 مجازر خلال 24 ساعة، وصل منها للمستشفيات 60 شهيداً و80 إصابة. وقالت «أونروا»، أمس، عبر منصة إكس إنه «يجري إجبار العائلات على الانتقال بشكل متكرر بحثاً عن الأمان. وفي أعقاب القصف الإسرائيلي المكثف والقتال في خانيونس والمناطق الوسطى في الأسابيع الأخيرة، انتقل عدد كبير من النازحين مرة أخرى إلى الجنوب».

وهم الحماية

قالت المفوضة الأممية لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية فرانشيسكا ألبانيز إن إسرائيل توهم المجتمع الدولي بأن المدنيين محميون في حربها على غزة. وأشارت في منشور على «إكس» أمس إلى أن إسرائيل تستخدم مصطلحات من القانون الدولي من قبيل «تحذيرات، وأوامر إخلاء، ومناطق آمنة» مع هجماتها بغية خلق وهم بأن عملياتها تضمن حماية المدنيين. وأضافت أن هذا «التمويه الانساني» حوّل غزة إلى مكان «ليس فيه مدنيون» حيث يمكن تدمير كل شيء.

للحديث تتمة...

العدالة الدولية أم المصالح الدولية؟

اسامة علي

سيل انهيارات وتهاوي وانكشاف المجالس والهيئات الدولية التي تدعي تبنيها قيم العدالة ورفع الظلم والانتصار للمظلوم لا يتوقف. ولا يتعلق الأمر فقط بجرائم الإبادة في قطاع غزة بل يبدو أنه في كل موقع ومكان وحيثما حلت مصالح الكبار الذين يقفون وراء ستائر تلك الهيئات. وآخرها ما يعرف بالمحكمة الجنائية الدولية. كانت كل العيون مصوبة، أول من أمس الثلاثاء، نحو شاشات نقل جلسة لمجلس الأمن الدولي كان المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية كريم خان يقدم فيها التقرير الـ27 حول نتائج عمل لجنة تقصي الحقائق في ليبيا بين عامي 2014 و2020. وما أن انتهى المدعي العام حتى كانت صدمة كل متابع عظيمة بعظم جرائم اللواء المتقاعد خليفة حفتر بحق الليبيين. لقد استعرض خان التقرير بلهجة الحازم والواثق من ملاحقة مجرمي الحرب في ليبيا عمل لجنة تقصي الحقائق، والتي قال إنها زارت ليبيا 18 مرة. وجمعت أكثر من 800 دليل حول الجرائم التي شهدتها ليبيا بين عامي 2014 و2020، معلناً قرب إصدار مذكرات جلب بحق المتورطين فيها. لكن ليس من بينهم المتورطون في جرائم مقابر ترهونة الجماعية، لأن فقرة ترهونة أُسقطت تماماً من التقرير الـ27 بعد أن كانت فقرة أساسية في التقارير السابقة. من دون أي تبرير، بل ومن دون أي جواب عن سؤال وجهه مندوب ليبيا في الأمم المتحدة الطاهر السني بشكل مباشر للمدعي العام حول إسقاط فقرة جرائم ترهونة. وتعد جرائم ترهونة أبرز الجرائم التي وقعت في ليبيا على الإطلاق، وتقع ضمن الإطار الزمني لعمل لجنة تقصي الحقائق. صحيح أن المدعي العام تعرض لذكر واقعة مقتل وزير الدفاع السابق المهدي البرغثي في بنغازي بظروف غامضة، لكنه ذكرها في معرض علم المحكمة بها لا أكثر. كما أنها لا تدخل في فترة التحقيق التي ذكر أنها بين عامي 2014 و2020، والواقع أن هذا التغافل مقصود ويتعلق بأمر ما. إن مسار التحقيقات في مقابر ترهونة بدأ بحرص وعناية كبيرة من جانب المحكمة الجنائية، إذ شكلت لجنة خاصة بالتحقيق فيها، زارت ترهونة والتقت أغلب أهالي الضحايا، بل إن المدعي العام نفسه زار ترهونة في نوفمبر/ تشرين الثاني 2022. وأعلن أمام الجميع حينها عن صدمته الكبيرة من كثرة القبور وحفر الموت، تالياً أصدرت المحكمة أمراً بإلقاء القبض على آمر مليشيا الكانيات (محمد الكاني) التابع لحفتر رسمياً، والذي قتل في ظروف غامضة في بنغازي في يوليو/ تموز 2021.

واليوم وقد أسقط الحديث عن جرائم حفتر في ترهونة بشكل صارخ وعلني بعد سنوات من التحقيق، أفلا يذكرنا هذا بمسار تحقيق مشابه في محكمة فرجينيا الأميركية، والتي نظرت في دعاوى أسر ليبية راح عدد من أفرادها ضحايا لجرائم مماثلة في بنغازي؟ مصالح الكبار هي التي تقف وراء مزاعم وادعاء النهوض بقيم العدالة وإنصاف المظلومين. ويبدو أن مصلحة واشنطن اليوم مع حفتر وتبييض ملفاته الدامية مقابل دور ما.

الحدث

جبهة لبنان: اغتيال في صور يشعل ميرون

بيروت ـ **رينا الجمّال**
حيفا ـ **العربي الجديد**

شهدت المواجهات بين جيش الاحتلال الإسرائيلي وحزب الله، أمس الأربعاء، مزيداً من التصعيد العسكري، بعد استهداف مسيّرة للاحتلال، مساء الثلاثاء، قيادياً في حزب الله، على الطريق العام لمدينة صور بمنطقة الحوش، التي تعدّ خارج منطقة الاشتباك الحدودية، التي تعرف منذ 8 أكتوبر/تشرين الأول الماضي تبادلاً كثيفاً لإطلاق النار بين الطرفين، وتدميراً واسع النطاق. وقالت وكالة الأنباء اللبنانية، إن ضربة الحوش أدّت إلى سقوط شهيدين كانا في سيارة «رابيد»، لكن حزب الله نعى أمس، فقط، حسين إبراهيم مكي الذي قال إنه «استشهد على طريق القدس».

وقال جيش الاحتلال إن مكي «قائد ميداني بارز في وحدة جبهة الجنوب» التابعة لحزب الله، و«كان مسؤولاً عن وضع العديد من الخطط التي استهدفت» الأراضي المحتلة و«عن تنفيذها خلال الحرب»، كما كان يشغل مهام «قائد قوات حزب الله في المنطقة الساحلية». وانتشرت صور على حسابات في وسائل التواصل الاجتماعي، لمكي مع القيادي في الحرس الثوري الإيراني محمد رضا زاهدي، الذي اغتالته إسرائيل بقصف مقر القنصلية الإيرانية في دمشق، مطلع الشهر الماضي.

ورداً على الاغتيال، كثّف حزب الله، بحسب بيانات له، أمس، قصفه لقاعدة ميرون الجوية العسكرية الإسرائيلية، متحدثاً عن استهدافها بعشرات صواريخ الكاتيوشا والصواريخ الثقيلة وقذائف المدفعية، كما قصف موقع الرادار بمزارع شبعا اللبنانية المحتلة ومقر قيادة لجيش الاحتلال في ثكنة برانيت بصواريخ بركان. من جهته، طاول القصف الإسرائيلي أمس، بلدات عيترون ورب ثلاثين وبارون الجنوبية، بالإضافة إلى جبل بلاط ومنطقة حامول في الناقورة سياسياً، التقى الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله، أمس، وفداً من حركة حماس برئاسة خليل الحية، حيث جرى «تقييم موسع ومعمق للتطورات»، بحسب بيان للحزب، أكد الطرفان خلاله «على وحدة الموقف»، فيما اعتبر رئيس كتلة حزب الله في النيابية محمد رعد، أن «المقاومة عصيّة على أن يلوى ذراعها». وبينما تراوح مساعي التهدئة الدولية بين لبنان وإسرائيل مكانها، كشف الإعلام الإسرائيلي ما قاله إنه بعض من كواليس هذه المساعي، إذ ذكرت صحيفة هآرتس أن دولة الاحتلال تربط إبداءها موافقة مبدئية لترسيم الحدود مع لبنان، بالتهدئة. وتحدثت عن سعي مسؤولين إسرائيليين إلى تعزيز التفاهمات مع لبنان، والتي قد تعرب إسرائيل بموجبها عن استعدادها من حيث المبدأ لتصحيح الحدود معه (الحدود بين لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948)، لكنها لن تجري المناقشات حول المسار المحدد للحدود، إلا بعد التوقيع على اتفاق يضمن الهدوء في شمال فلسطين، خصوصاً في ظل تقديرات بأن المناقشات حول التعديلات الحدودية ستستمر أشهراً. وبحسب الصحيفة، فإن حكومة بنيامين نتنياهو تتخوف من عدم تمكنها من حشد الأغلبية اللازمة في الكنيست أو في استفتاء شعبي في الوقت الحالي، كما تحتّم «قوانين الأساس» الخاصة بالموضوع. وقال مصدر مطلع على المفاوضات، لـ«هآرتس»، إن إسرائيل هي التي بادرت إلى تأجيل المحادثات بشأن خط الحدود، في حين يصر لبنان حتى الآن على تسريع التوصل إلى تفاهمات. من جهته، أفاد موقع والاه، بأن ضباطاً إسرائيليين يدّعون أن جيش الاحتلال سلّم بحقيقة مواصلة حزب الله تدمير المستوطنات الشمالية، وأن على إسرائيل تكثيف عملياتها ضده.

جندي للاحتلال في مستوطنة كريات شمونة، 5 مايو (جلاء مرعي/فرانس برس)

متابعة

شهيد خلال مسيرات ذكرى النكبة في الضفة

رام الله ـ **جهاد بركات**

دوّت صفارات الإنذار لـ67 ثانية في مختلف المدن الفلسطينية، أمس الأربعاء، في الذكرى الـ76 للنكبة عام 1948، وسط خروج آلاف الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة في مسيرات، من بينها المسيرة المركزية في رام الله تحت عنوان «رغم الإبادة باقون، ورغم التهجير عائدون»، وذلك بدعوة من اللجنة الوطنية العليا لإحياء الذكرى. وبينما أفادت وكالة الأنباء الفلسطينية وفا باستشهاد الطالب في جامعة بيرزيت أيسر محمد صافي (20 عاماً)، من مخيم الجلزون شمال رام الله، برصاص الاحتلال، أمس، ذكر شهود عيان أن الشهيد أصيب خلال تجمع طلاب من جامعة بيرزيت قرب المدخل الشمالي لمدينة البيرة، على بعد أمتار من حاجز بيت إيل الإسرائيلي العسكري، استعداداً لمسيرة في ذكرى النكبة، قبل أن تصل مركبات الجيش الإسرائيلي وتبدأ بإطلاق النار. واندلعت مواجهات بين شبان وقوات الاحتلال في مدينتي رام الله والبيرة، خلال مسيرات تنديداً بالعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وإحياء لذكرى النكبة، ما أدى إلى إصابة عشرات الفلسطينيين بحالات اختناق.

وجابت مسيرات شوارع مدينتي نابلس والخليل إحياء لذكرى النكبة، فيما نظمت وقفات في مدن أريحا وطولكرم والخليل وبيت لحم، وسط هتافات متمسكة بحق العودة، ووقف العدوان المتواصل على القطاع. وفي الأثناء انطلقت، عصر أمس، المسيرة المركزية من أمام ضريح الزعيم الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، وصولاً إلى دوار المنارة مركز مدينة رام الله، تتقدمها مجسمات أشلاء أطفال غزة المضرجة بالدماء، وأكياس الطحين التي تحمل شعار وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا). وقال الباحث في الشأن الإسرائيلي عليان الهندي، في حديث لـ«العربي الجديد» على هامش المسيرة، إن «دولة الاحتلال قامت على مبادئ أساسيين، الأول المذابح والثاني الطرد»، وذلك وسط «معادلة أخرى هي الإحلال، وهو ما يعود مرة أخرى في الحرب على غزة عبر المذابح، وفي كل مكان فلسطيني آخر كما يحصل في الضفة بشكل عام». من جهته، قال رئيس دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية، أحمد أبو هولي، لـ«العربي الجديد»، إن «الجماهير تقول كلمتها بأنه يجب وقف إطلاق النار، ووقف حرب الإبادة، وإدخال المساعدات، وبدء الإعمار»، مطالباً العالم «بحل سياسي وإلا فإن العنف سيستمر في المنطقة». وحضر لاجئون من الأراضي المحتلة عام 1948 في المسيرة. وقال أحدهم وهو فداء تركمان، لـ«العربي الجديد»، إنه «بعد 76 عاماً على النكبة نقول للاحتلال الذي قال الكبار يموتون والصغار ينسون، إن الصغار لم ولن ينسوا».

وكان الفلسطينيون في مناطق الداخل المحتل عام 1948 شاركوا، أول من أمس الثلاثاء، في مسيرة العودة الـ27، والتي أقيمت العام الحالي وبدعوة من لجنة الدفاع عن حقوق المهجرين، في أراضي قريتي هوشة والكساير المهجرتين. ورفع المشاركون الأعلام الفلسطينية وأطلقوا هتافات منادية بإيقاف الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، وحق العودة. كما رفعوا لافتات حملت أسماء القرى الفلسطينية المهجرة وصور الشهيد الأسير وليد دقة، ابن مدينة باقة الغربية، وطالبوا بتحرير جثمانه.

تحت رعاية رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية دولة قطر
معالي الشيخ محمد بن عبد الرحمن بن جاسم آل ثاني
بروجكت قطر
20
عاماً من التميز
27 - 30 مايو 2024
مركز الدوحة للمعارض والمؤتمرات
ufi Approved Event
ifp
سجّل حضورك
projectqatar.com
هاتف: ٤٤٣٢٩٩٠٠ ٩٧٤+
فاكس: ٤٤٤٣٢٨٩١ ٩٧٤+
بريد الكتروني: info@projectqatar.com

تعيش إسرائيل حالة من التشاؤم والإحباط بعد 76 عاماً من قيامها، وسط تساؤلات حول مستقبلها وطبيعة النظام وإمكانية استمرار المشروع الصهيوني، والعلاقات بين المجتمع الإسرائيلي نفسه، وبينه وبين المحيط العربي

مستقبل إسرائيل محور تساؤلات

تشاؤم بعد 76 عاماً على قيام دولة الاحتلال

تتباهو خلال إحياء ذكرى الجنود القتلى، مايو الحالي (فرانس برس)

حيفا ـ امطانس شحادة

أحيت إسرائيل، منتصف الأسبوع الحالي، الذكرى الـ76 لـ«يوم الاستقلال» الذي جاء على أنقاض الشعب الفلسطيني وتهجير غالبيته العظمى، وتدمير البلدات والقرى العربية. يأتي «يوم الاستقلال» هذا العام في ظروف لم تشهدها إسرائيل من قبل، فهذه أول مرة تحيي فيها هذه الذكرى وهي تخوض حرباً لا تعرف متى وكيف ستنتهي، دخلت شهرها الثامن من دون حسم ومن دون تحقيق أهدافها الاستراتيجية المعلنة، بالتوازي مع استمرار وتصاعد الاشتباكات العسكرية على الحدود الشمالية مع حزب الله. إسرائيل في ذكرى الاستقلال متشائمة ومحبطة، وتتوزّع في حرب الردع والعقيدة العسكرية ومكانة المؤسسة العسكرية في صناعة القرار، وخدمة أهداف الشخصية، منها إطالة عمر مستوطنون اليمين المتطرف، ومنها تأخير المحاسبة والمساءلة حول الإخفاق الكبير في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول. حالة التشاؤم القائمة حالياً في إسرائيل تتضح في عدد من المقالات التحليلية والصحافية. البروفسور يوفال نحاس هراري، أحد المؤرخين والمفكرين الإسرائيليين المركزيين في العقد الأخير، الذي يؤثر على تشكيل الوعي العام للنخب الإسرائيلية، والمحاضر العالمي المتخصص في التاريخ العسكري والحروب، كتب مقالاً مطوّلاً في 18 إبريل/نيسان الماضي في صحيفة هآرتس تحت عنوان «تموت نفسي مع فلسطين: إذا لم نقم بتغيير جذري، فإننا نتجه نحو هزيمة تاريخية». قال هراري إن إسرائيل أمام مفترق طرق يوجب اتخاذ قرارات سياسية تاريخية، ستحدّد مصيرها ومصير المنطقة برمتها لأجيال عديدة. وللأسف، وفقاً لهراري، «أثبت بنيامين نتنياهو وشركاؤه مراراً وتكراراً أنهم غير مؤهلين لاتخاذ مثل هذه القرارات. السياسة التي اتّبعوها لسنوات عديدة هي التي قادت إسرائيل إلى الهاوية. وحتى الآن لم يُظهروا أي ندم على أخطاء الماضي، أو أي استعداد لتغيير الاتجاه. إذا استمروا في اتخاذ القرارات هنا، فسوف يقودوننا والمنطقة بأكملها إلى الدمار». وأضاف هراري: «بعد أحداث السابع من أكتوبر المروعة، كان يجب على إسرائيل العمل لإطلاق سراح المختطفين ونزع سلاح حماس، لكن هذه لم تكن أهدافها الوحيدة. ففي ضوء التهديد الوجودي الذي تشكّله إيران وعملاء الفوضى التابعون لها، كان على إسرائيل أيضاً أن تعزّز التحالف مع الديمقراطيات الغربية، وتعزّز التعاون مع العناصر المعتدلة في العالم العربي وتؤسس نظاماً إقليمياً مستقراً. لكن حكومة نتنياهو تجاهلت كل هذه الأهداف، وبدلاً من ذلك سعت إلى الانتقام، وتسبّبت عن عمد في وقوع كارثة إنسانية هائلة على 2,3 مليون فلسطيني في قطاع غزة، مما أدى إلى تقويض الأسس الأخلاقية والسياسية لوجود دولة إسرائيل». وتابع: «كما أن الكارثة الإنسانية في غزة وتدهور الوضع في الضفة الغربية يؤديان أيضاً إلى تغذية الفوضى، وتشويه تحالفنا مع الديمقراطيات الغربية. ولكن إذا لم نقم بتغيير جذري في تعاملنا مع الفلسطينيين، فإن خطوط النار حول الإخفاق الكبير في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول، حالة التشاؤم القائمة حالياً في إسرائيل تتضح في عدد من المقالات التحليلية والصحافية. البروفسور يوفال نحاس هراري، أحد المؤرخين والمفكرين الإسرائيليين المركزيين في العقد الأخير، الذي يؤثر على تشكيل الوعي العام للنخب الإسرائيلية، والمحاضر العالمي المتخصص في التاريخ العسكري والحروب، كتب مقالاً مطوّلاً في 18 إبريل/نيسان الماضي في صحيفة هآرتس تحت عنوان «تموت نفسي مع فلسطين: إذا لم نقم بتغيير جذري، فإننا نتجه نحو هزيمة تاريخية». قال هراري إن إسرائيل أمام مفترق طرق يوجب اتخاذ قرارات سياسية تاريخية، ستحدّد مصيرها ومصير المنطقة برمتها لأجيال عديدة. وللأسف، وفقاً لهراري، «أثبت بنيامين نتنياهو وشركاؤه مراراً وتكراراً أنهم غير مؤهلين لاتخاذ مثل هذه القرارات. السياسة التي اتّبعوها لسنوات عديدة هي التي قادت إسرائيل إلى الهاوية. وحتى الآن لم يُظهروا أي ندم على أخطاء الماضي، أو أي استعداد لتغيير الاتجاه. إذا استمروا في اتخاذ القرارات هنا، فسوف يقودوننا والمنطقة بأكملها إلى الدمار». وأضاف هراري: «بعد أحداث السابع من أكتوبر المروعة، كان يجب على إسرائيل العمل لإطلاق سراح المختطفين ونزع سلاح حماس، لكن هذه لم تكن أهدافها الوحيدة. ففي ضوء التهديد الوجودي الذي تشكّله إيران وعملاء الفوضى التابعون لها، كان على إسرائيل أيضاً أن تعزّز التحالف مع الديمقراطيات الغربية، وتعزّز التعاون مع العناصر المعتدلة في العالم العربي وتؤسس نظاماً إقليمياً مستقراً. لكن حكومة نتنياهو تجاهلت كل هذه الأهداف، وبدلاً من ذلك سعت إلى الانتقام، وتسبّبت عن عمد في وقوع كارثة إنسانية هائلة على 2,3 مليون فلسطيني في قطاع غزة، مما أدى إلى تقويض الأسس الأخلاقية والسياسية لوجود دولة إسرائيل». وتابع: «كما أن الكارثة الإنسانية في غزة وتدهور الوضع في الضفة الغربية يؤديان أيضاً إلى تغذية الفوضى، وتشويه تحالفنا مع الديمقراطيات الغربية. ولكن إذا لم نقم بتغيير جذري في تعاملنا مع الفلسطينيين، فإن خطوط النار حول الإخفاق الكبير في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول ستقودنا إلى هزيمة تاريخية».

هراري عاد وكتب مقالاً يحمل مضموناً مشابهاً عشية يوم «استقلال إسرائيل» في موقع بديعوت أحرونوت، بعنوان «في الذكرى السادسة والسبعين لاستقلالها، إسرائيل مطالبة بالحسم في مسائل تُحدّد مستقبلها». وقال فيه: «تحتفل دولة إسرائيل بعيد استقلالها الـ76، لكن بدون أجواء احتفالية... في ضوء التهديد الوجودي من الضروري أن ندرس بعمق مكانتنا في العالم، والأهداف طويلة المدى للمجتمع الإسرائيلي. ويجب ألا ننتظر حتى تنتهي الحرب. كما كان هناك صراع داخلي منذ سنين حول طبيعة إسرائيل. لن نكون قادرين على كسب الحرب ضد حماس وحزب الله وإيران، إذا لم نتمكن من تحديد من نحن وما هو مكاننا في العالم».

هراري الذي رأى أن الخطر الأساسي على المشروع الصهيوني وإسرائيل هو سيطرة اليمين المتطرف، لا يأتي بمراجعة نقدية للمشروع الصهيوني وسياساته، بل يحذّر من خطر سيطرة وانتصار اليمين المتطرف على المشروع الصهيوني، وتحويله إلى مشروع عنصري استعلائي. وخلص هراري إلى أن «دولة إسرائيل لديها القوة العسكرية والقوة البشرية اللازمة لهزيمة حماس وحزب الله وإيران. لكن إذا انتصرت فكرة التفوق اليهودي على صهيونية هرتسل وسيطرت على إسرائيل، فإن الدولة ستضل طريقها، وستصل اليهودية إلى الإفلاس الأخلاقي».

توضيح حالة التشاؤم وعمقها جاء أيضاً في مقابلة مطولة أجرتها الصحافية ميراف أرلوزوروف، المحررة في صحيفة ذي ماركر، أكبر الصحف الاقتصادية في إسرائيل، بتاريخ 13 مايو/أيار الحالي، مع يوجين كيندل ورون تسور، وهما من أكثر الأشخاص خبرة في إدارة الحكومة الإسرائيلية، وفقاً لأرلوزوروف. شغل كيندل لسنوات عديدة منصب رئيس المجلس الاقتصادي الوطني في مكتب رئيس الوزراء، وهو أحد الأشخاص المقربين من نتنياهو؛ وكان تسور عضواً بارزاً في لجنة الطاقة الذرية ورئيساً لإدارة الإصلاح في القطاع العام. الحكومي. استعرضت المقابلة خلاصة وثيقة جديدة أعدها الاثنان لمعهد القدس للسياسات، تُنشر قريباً، تهدف إلى رسم رؤية جديدة لدولة إسرائيل. وقالت أرلوزوروف «إن يوم الاستقلال الـ76 هو الاستقلال الأكثر حزناً وكآبة وصعوبة منذ قيام الدولة. بدلاً من الاحتفالات حول المسارح الرئيسية في مدن إسرائيل، ستجلس العائلات ومجموعات الأصدقاء ويسألون أنفسهم - ما هي الخطوة التالية؟ هل ستنجح دولة إسرائيل في الخروج من الأزمة وستتمكن من الاحتفال بالذكرى المئوية؟ والجواب هو لا. ففي المسار الحالي الذي تسلكه دولة إسرائيل، لن تتمكن من الاحتفال بمئويتها، وفقاً للبروفيسور يوجين كيندل ورون تسور». الاستنتاج الذي توصل إليه معدّا الوثيقة، حسب أرلوزوروف، هو أن إسرائيل تواجه مستقبلاً قاتماً. وكتبت أن «هذه الوثيقة ترى أن استمرار «العمل كالمعتاد» في النظام السياسي القائم في إسرائيل اليوم، سيؤدي إلى احتمال كبير بألا تكون إسرائيل قادرة على الاستمرار في الوجود كدولة يهودية ذات سيادة في العقود المقبلة. بسبب عملية الاستئناف على طبيعتها التي شهدتها إسرائيل العام الماضي، وخطة الإصلاح القانوني، والمجزرة الرهيبة في مستوطنات الجنوب وبعدها. الآن اتضحت صورة الفشل الكامل في أنظمة الحكم والإدارة... هذا ليس فشلاً لمرة واحدة أو فشلاً ينتمي إلى طبقة واحدة من نظام الحكم في إسرائيل، بل انهيار كامل لأداء النظام».

انهيار أداء دولة إسرائيل المستقبلي هو التشخيص الذي خلص إليه كيندل وتسور. فهما يحاولان أن يوضحا للجمهور أن إسرائيل تتعرض لتهديد وجودي حقيقي، وبدون التعامل مع الوضع القائم والإخفاقات، فإنها لن تصل إلى مئويتها، ولن تتمكن الدولة من البقاء.

ولخّصت الوثيقة التحديات الوجودية الثلاثة التي تواجهها دولة إسرائيل. الأول هو التحدي الاقتصادي؛ التحدي الثاني هو صراع القيم الداخلي؛ الثالث سيؤديان إلى تراجع الحالة الاقتصادية والإنتاجية وهروب النخب الاقتصادية والثقافية وتراجع القيم الليبرالية. وهذه العوامل تؤدي ويسالون أنفسهم - ما هي الخطوة التالية؟ هل ستنجح دولة إسرائيل في الخروج من الأزمة وستتمكن من الاحتفال بالذكرى المئوية؟ والجواب هو لا. ففي المسار الحالي الذي تسلكه دولة إسرائيل، لن تتمكن من الاحتفال بمئويتها، وفقاً للبروفيسور يوجين كيندل ورون تسور». مشروع عنصري استعلائي. وخلص هراري إلى أن «دولة إسرائيل لديها القوة العسكرية والقوة البشرية اللازمة لهزيمة حماس وحزب الله وإيران. لكن إذا انتصرت فكرة التفوق اليهودي على صهيونية هرتسل وسيطرت على إسرائيل، فإن الدولة ستضل طريقها، وستصل اليهودية إلى الإفلاس الأخلاقي».

توضيح حالة التشاؤم وعمقها جاء أيضاً في مقابلة مطولة أجرتها الصحافية ميراف أرلوزوروف، المحررة في صحيفة ذي ماركر، أكبر الصحف الاقتصادية في إسرائيل، بتاريخ 13 مايو/أيار الحالي، مع يوجين كيندل ورون تسور، وهما من أكثر الأشخاص خبرة في إدارة الحكومة الإسرائيلية، وفقاً لأرلوزوروف. شغل كيندل لسنوات عديدة منصب رئيس المجلس الاقتصادي الوطني في مكتب رئيس الوزراء، وهو أحد الأشخاص المقربين من نتنياهو؛ وكان تسور عضواً بارزاً في لجنة الطاقة الذرية ورئيساً لإدارة الإصلاح في القطاع العام. الحكومي. استعرضت المقابلة خلاصة وثيقة جديدة أعدها الاثنان لمعهد القدس للسياسات، تُنشر قريباً، تهدف إلى رسم رؤية جديدة لدولة إسرائيل. وقالت أرلوزوروف «إن يوم الاستقلال الـ76 هو الاستقلال الأكثر حزناً وكآبة وصعوبة منذ قيام الدولة. بدلاً من الاحتفالات حول المسارح الرئيسية في مدن إسرائيل، ستجلس العائلات ومجموعات الأصدقاء ويسألون أنفسهم - ما هي الخطوة التالية؟ هل ستنجح دولة إسرائيل في الخروج من الأزمة وستتمكن من الاحتفال بالذكرى المئوية؟ والجواب هو لا. ففي المسار الحالي الذي تسلكه دولة إسرائيل، لن تتمكن من الاحتفال بمئويتها، وفقاً للبروفيسور يوجين كيندل ورون تسور». مشروع عنصري استعلائي. وخلص هراري إلى أن «دولة إسرائيل لديها القوة العسكرية والقوة البشرية اللازمة لهزيمة حماس وحزب الله وإيران. لكن إذا انتصرت فكرة التفوق اليهودي على صهيونية هرتسل وسيطرت على إسرائيل، فإن الدولة ستضل طريقها، وستصل اليهودية إلى الإفلاس الأخلاقي».

> مؤرخ: سياسة نتنياهو هي التي قادت إسرائيل إلى الهاوية

> 35% من الإسرائيليين متفائلون بمستقبل النظام الديمقراطي

تقرير

اعتداءات المستوطنين في الضفة... معايشة يومية لفصول النكبة

رام الله ـ سامر خويرة

تتوقف اعتداءات المستوطنين في الضفة الغربية ومعها مسلسل الملاحقة، فقد أغار مستوطنون مسلحون مجدداً على التجمع البدوي في شرق دوما، وهذه المرة كانوا برفقة قوات الاحتلال. يقول رئيس مجلس قروي دوما سليمان دوابشة إن «ما يجري هو صورة طبق الأصل لما عاشه أجدادنا قبل 76 عاماً وأكثر، إذ كانوا يلاحَقون من مكان لآخر حتى تم تهجيرهم من فلسطين المحتلة». ويلفت دوابشة في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أنه «كما وقّر الاحتلال البريطاني السلاح والدعم الكامل للعصابات الصهيونية آنذاك حتى احتلوا أرضنا وطردونا منها، يوفر جيش الاحتلال لعصابات المستوطنين اليوم السلاح والعتاد وينفذ معهم جرائم القتل والتهجير بحق أهالي الضفة الغربية المحتلة تمهيداً لإقامة دولة المستوطنين فيها». ويدلل دوابشة في إطار اعتداءات المستوطنين في الضفة الغربية والهدف منها، «بمسح نحو 26 تجمعاً بدوياً ورعوياً فلسطينياً عن الخريطة منذ السابع من أكتوبر، وسيطرة المستوطنين عليها، ووضع يؤر سيطانية مكان الخيام الفلسطينية». ما يجري في دوما يتكرر في بلدات وقرى قصرة وقريوت وجالود القريبة منها، فهي تتعرض بصورة شبه يومية لهجمات دموية من المستوطنين. وكان أخطر تلك الهجمات على الاطلاق قتلهم ستة فلسطينيين في قصرة بنهاية العام الماضي، وحرقهم بيوتاً ومتلكات بشكل مستمر، آخرها منزل قروي ومحله، فجر الاثنين الماضي، في جالود، والتي تجابه هجمة استيطانية غير مسبوقة في إطار اعتداءات المستوطنين في الضفة الغربية ومخططاتهم، وفق رئيس مجلسها القروي رائد حج محمد. ويوضح حج محمد، في حديث مع «العربي الجديد»، أن عشر مستوطنات وبؤرة استيطانية إضافة لمعسكر لجيش الاحتلال تحاصر قريتهم من جهاتها الأربع وتفصلها عن محيطها، باستثناء طريق فرعي يربطها بقرية قريوت. ويتوافق رأي حج محمد مع الرأي القائل إن عصابات شتيرن وأرغون والهاغاناه الاستيطانية، التي ارتكبت المجازر الدموية عام 1948، هي نفسها جيش كودش «شبيبة التلال» و«تدفيع الثمن». وتعمل هاتان الجماعتان المتطرفتان على تنفيذ هجمات تهدف إلى خلق حالة من الذعر لدى الفلسطينيين لدفعهم للهجرة، فيما للتوسعة بإضافة غرف أو طبقات جديدة، بحجة عدم الترخيص أو البناء في مناطق «ج»، وهو أسلوب احتلالي لتنفيذ عمليات الهدم والتهجير القسري للفلسطينيين. وتهدف هذه الإجراءات إلى حصر وجود الفلسطينيين داخل مناطق «أ» الواقعة تحت سيطرة السلطة الفلسطينية، لصالح تثبيت الوجود الاستيطاني بالضفة الغربية. وحدّث إسرائيل من نفوذ الفلسطينيين على أراضيهم إلى الثلث أو أقل، بتقسيم الضفة الغربية (5800 كيلومتر مربع)، عبر اتفاق أوسلو إلى مناطق «أ» و«ب» و«ج» (والأخيرة تشكل 62 بالمائة من الضفة، فيما المنطقة «ب» تحت السيطرة المدنية الفلسطينية والسيطرة الأمنية الإسرائيلية الفلسطينية المشتركة)، لتسهل عليها عملية التهويد. وتلاحق أيضاً ما تبقى (من الأراضي)، لصالح أكثر من 700 ألف مستوطن يجثمون في 320 مستوطنة وبؤرة استيطانية أو يزيد، استكمالاً لمشروع «المليون مستوطن» بالضفة الغربية. ويطلق منسق منظمة البيدر للدفاع عن حقوق البدو حسن مليحات تحذيراً من نكبة أخرى باتت على الأبواب في ظل اعتداءات المستوطنين في الضفة الغربية وإجراءات الاحتلال.

> مئات المنازل المأهولة أخطرها الاحتلال بالهدم ووقف البناء

عقب اعتداءات مستوطنين في بوريف، فبراير 2023 (جعفر الشيخ/فرانس برس)

رصد

طلاب يابانيون يبدأون اعتصاماً
الشرطة السويسرية تخلي جامعة جنيف

تدخلت الشرطة السويسرية لإخلاء جامعة جنيف من الطلاب المؤيدين لفلسطين، فيما بدأ طلاب من جامعة كيوتو اعتصاماً

يتزايد زخم الاعتصامات الطلابية في الجامعات الأوروبية، سواء لجهة انضمام جامعات جديدة لانتفاضة الطلاب التي انطلقت شرارتها من جامعة كولومبيا الأميركية منتصف إبريل الماضي، أو لجهة إصرار الطلاب على مطالبهم بوقف الإبادة الإسرائيلية على قطاع غزة، رغم حملة القمع والتهديد والتشويه التي تتعرّض لها اعتصاماتهم من قبل إدارات الجامعات وسلطات إنفاذ القانون. وبينما امتد الحراك الطلابي إلى جامعة كيوتو في اليابان، أمس الأربعاء، أعلن طلاب جامعة هارفارد الأميركية المتضامنون مع فلسطين التوصل إلى اتفاق مع الإدارة بإنهاء الاعتصام في حرم الجامعة، فيما تظاهر طلاب داخل جامعة مدينة نيويورك (CUNY) لساعات عدة، قبل أن يغادروا مكتبة في أحد مباني الجامعة. وقال الطلاب من مجموعة هارفارد خارج فلسطين المحتلة، والذين نصبوا خياماً في حرم الجامعة بولاية ماساتشوستس، في بيان على منصة إكس أول من أمس الثلاثاء، إنهم قرروا فض المخيم بعدما توصلوا إلى اتفاق مع إدارة الجامعة، والتي «وافقت على عودة الطلاب المفصولين، وعلى مناقشة سحب استثماراتها في إسرائيل»، بعد موافقة الرئيس المؤقت للجامعة الآن غاربر على تنظيم لقاء بين المتظاهرين ومسؤولي الجامعة. وأضاف الطلاب أنهم سيضعون أجندة تشمل مناقشات بشأن الكشف عن الاستثمارات، وسحب الاستثمارات وإعادة الاستثمار وإنشاء مركز للدراسات الفلسطينية. وقالوا إن «هارفارد» عرضت التراجع عن قرار وقف أكثر من 20 طالباً وعاملاً، والتراجع عن الإجراءات التأديبية بحق أكثر من 60 آخرين من الداعمين للمخيم التضامني الذي استمر ثلاثة أسابيع.

في موازاة ذلك، تدخلت الشرطة السويسرية، صباح أمس، لإخراج عشرات الطلاب المؤيدين للفلسطينيين كانوا يعتصمون في جامعة جنيف (UNIGE)، منذ الأحد الماضي، وفق إدارة الجامعة. وأضاف رئيس الجامعة كريستيان لومان في بيان إنه «مستعد لمواصلة «الحوار البناء»، لكنه قدّر أن «الاحتلال (السيطرة على مبان في الجامعة) والمطالب ذات الدوافع السياسية لا توفر إطاراً لحوار بنّاء». وغادر الطلاب الـ30 الذي كانوا في مبنى بالجامعة مرددين شعارات مؤيدة للفلسطينيين، حسبما أشارت وكالة «كيستون إيه تي إس» السويسرية، بعدما استدعت الجامعة الشرطة، وذلك بعد يوم من إخلائها مباني أخرى في الجامعة، والتي كانت أجرت حواراً مع المتظاهرين، لكنها عادت وشددت لهجتها لاحقاً بعد فشل المفاوضات، معلنة تقديم شكوى جنائية ضد الطلاب المؤيدين للفلسطينيين، معتبرة أن أي اعتصام «غير مقبول». وكانت توسعت في البلاد ابتداء من جامعة لوزان إلى جامعات من بينها فريبورغ وبازل وبرن ومعهدي البوليتكنيك العريقين في لوزان وزيوريخ. وبدأ طلاب كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، أول من أمس، اعتصاماً في مبنى مارشال التابع للكلية، دعماً لفلسطين واحتجاجاً على تعاون الكلية مع شركات إسرائيلية، في حين ألغت جامعة أمستردام الدراسة وأغلقت مبانيها لمدة يومين. وأعلن مجلس إدارة الجامعة في بيان، أول من أمس، أنه لا يستطيع ضمان سلامة أي شخص في الحرم الجامعي، «بعد أن قامت مجموعة من المحرّضين الملثمين بتحصين الأبواب ورسم شعارات على الجدران». يأتي ذلك غداة مناوشات، الاثنين الماضي، في أعقاب إضراب سلمي للموظفين والطلاب ضد الحرب على القطاع ورد الجامعة على الاحتجاجات الأسبوع الماضي باستدعاء الشرطة. وواصل طلاب في جامعات أوروبية، أول من أمس، مسيراتهم واعتصاماتهم، من بينها جامعة كلية دبلن في إيرلندا، وجامعة برلين التقنية وجامعة استوكهولم، وجامعة سابينزا في إيطاليا. في هذه الأثناء، برزت اعتصامات طلابية أمس، في أستراليا واليابان، إذ ذكرت صحيفة ذا غارديان البريطانية، أن مجموعة صغيرة من الطلاب حضرت، صباح أمس، اجتماعاً مع إدارة الجامعة الوطنية الأسترالية في كانبيرا، فيما قال الطلاب إنهم نصحوا بإخلاء مخيم اعتصامهم بحلول اليوم الجمعة، أو المخاطرة بخرق قواعد السلوك الخاصة بالجامعة. إلى ذلك نظم طلاب بجامعة كيوتو، أمس، اعتصاماً للمطالبة بإنهاء أي نوع من التعاون مع إسرائيل، بما في ذلك الأبحاث العسكرية. وذكرت وكالة الأناضول أن الطلاب قدموا مذكرة إلى إدارة الجامعة يحثون فيها رئيسها ناغاهيرو ميناتو على إدانة العنف ضد المدنيين الفلسطينيين علناً، فضلاً عن جملة من المطالب، بينها «الامتناع عن أي شكل من أشكال التعاون أو الشراكة أو الدعم الذي يساعد بشكل مباشر أو غير مباشر الجيش الإسرائيلي في أعماله ضد المدنيين الفلسطينيين». كما طالبت الجمعية الطلابية إدارة جامعة كيوتو «بتقديم المساعدة والدعم للطلبة الفلسطينيين». وقال ماساشي كاوانو، طالب الدكتوراه عضو الجمعية، للأناضول، إن إدارة جامعة كيوتو «توظف حراس أمن لمراقبة تحركات الطلاب، وهناك حملات قمع متكررة».

وأضاف: «لكن الوضع حتى الآن ليس عدوانياً كما هو الحال في الولايات المتحدة أو أوروبا».

(فرانس برس، الأناضول، أسوشييتد برس، العربي الجديد)

> توصل طلاب «هارفارد» إلى اتفاق مع الإدارة لتفكيك الاعتصام

> جامعة أمستردام تقفل أبوابها لمدة يومين بعد إضراب سلمي

الشرطة الهولندية تحيط بمتظاهرين في جامعة أمستردام، الأثنين الماضي (منيب تيم/ الأناضول)

شرق غرب

محاولة اغتيال رئيس حكومة سلوفاكيا

تعرّض رئيس وزراء سلوفاكيا، روبرت فيكو، أمس الأربعاء، إلى محاولة اغتيال عبر إطلاق النار عليه بعد اجتماع حكومي في بلدة هاندلوفا في وسط البلاد، فيما أعلنت الحكومة أنه «في وضع حرج». وتلقّى فيكو العلاج في مستشفى محلي قبل نقله إلى العاصمة براتيسلافا. وذكرت تقارير لتلفزيون (تي آيه 3) السلوفاكي أن فيكو (59 عاماً) أصيب في بطنه، بعد إطلاق أربع رصاصات عليه خارج دار الثقافة في بلدة هاندلوفا، على بعد حوالي 150 كيلومتراً شمال شرقي العاصمة، حيث كان يجتمع مع مؤيدين. وأضافت التقارير أنه تم اعتقال مشتبه به. وأغلقت الشرطة مكان الحادث، فيما أشارت تقارير أخرى إلى إصابته في الصدر. وتوالت ردود الفعل المندّدة بالهجوم. وعبّرت رئيسة سلوفاكيا المنتهية ولايتها زوزانا تشابوتوفا عن صدمتها، قائلة «أتمنى لروبرت فيكو التحلي بالكثير من القوة في هذه اللحظة الحرجة للتعافي من هذا الهجوم الوحشي وغير المسؤول». من جهتها دانت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون ديرلاين «الهجوم البشع»، فيما ندد المستشار الألماني أولاف شولتز بـ«اعتداء جبان» على رئيس الوزراء السلوفاكي.

(فرانس برس، أسوشييتد برس)

محكمة سويسرية تدين وزير داخلية غامبيا السابق

دانت المحكمة الجنائية العليا في سويسرا، أمس الأربعاء، وزير الداخلية السابق في غامبيا عثمان سونكو، بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، بسبب القمع الذي تمارسه قوات الأمن الغامبية ضد معارضي الرئيس السابق يحيى جامع. وقالت مجموعة المناصرة القانونية (ترايل إنترناشيونال)، إن سونكو، وزير داخلية غامبيا بين عامي 2006 و2016 في عهد جامع، حكم عليه بالسجن 20 عاماً.

(أسوشييتد برس)

انقرة: سنحاسب من يخطط لاستهداف الرئيس والحكومة

تعهد وزير الداخلية التركي علي يرلي قايا (الصورة)، أمس الأربعاء، بمحاسبة كل من يخطط لاستهداف الرئيس رجب طيب أردوغان والحكومة، على خلفية اعتقال وتحقيقات تجري وحديث عن محاولة انقلابية بيروقراطية. وكتب يرلي قايا على منصة إكس، أن «من يتحد مع المنظمات الإرهابية وامتداداتها ومنظمات الجريمة المنظمة ويحاول اللعب والتخطيط لاستهداف الرئيس والحكومة، باستخدام تكتيكات جماعة الخدمة (غولن)، فسندمر الأعيبهم وفخاخهم التي نصبوها».

(العربي الجديد)

اتهامات صينية جوية حول تايوان

أعلنت تايوان، أمس الأربعاء، أنها رصدت تحليق 45 طائرة صينية حول أجوائها في اليوم ذاته، وهو رقم قياسي جديد خلال العام الحالي، ويأتي قبل أقل من أسبوع من تنصيب الرئيس الجديد لاي تشينغ تي. وقالت وزارة الدفاع التايوانية إن من بين هذه الطائرات 26 طائرة عبرت الخط الأوسط لمضيق تايوان، الذي يقسم الممر المائي ويفصل تايوان عن الصين بشكل غير رسمي.

(فرانس برس)

الحدث

«حماس» و«الإخوان» تنفيان أي علاقة بتهريب أسلحة إلى الأردن

نفت جماعة الإخوان المسلمين في الأردن وحركة حماس أي علاقة بما نشرته وكالة رويترز عن تهريب أسلحة للجماعة

عمّان ـ أنور الزيادات

تفاعل الخبر الذي نشرته وكالة رويترز أمس الأربعاء نقلاً عن مصدرين أردنيين ويفيد بأن السلطات الأردنية أحبطت تهريب أسلحة إلى خلية تابعة لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن لها صلات بالجناح العسكري لحركة حماس، «كتائب القسام». ومع إشارة الوكالة إلى أن الأسلحة كانت موجهة إلى الأراضي الفلسطينية المجاورة في الضفة الغربية، فإنها زعمت أن بعض الأسلحة كانت موجهة للاستخدام في الأردن من قبل خلية تابعة لـ«الإخوان». وسريعاً نفت الجماعة علاقتها بأي تهريب للأسلحة، مؤكدة حرصها على أمن الأردن واستقراره. وقال المتحدث الرسمي باسم «الإخوان المسلمين» في الأردن معاذ الخوالدة، في بيان أمس، إن سياسة الجماعة مستقرة لم تتغير، وهي حريصة كل الحرص على استقرار، وهذا من ثوابتها الوطنية الراسخة، ولم يعهد عنها على مدار تاريخها منذ عقود خلاف ذلك. واستهجن الزج باسم الجماعة «بمثل هذه الوقائع التي لا علاقة لها بها»، مضيفاً أن أي سلوك يخالف سياسات الجماعة وقراراتها يمثل مرتكبه فقط.

واستهجن الخوالدة الخبر الصادر عن وكالة رويترز «الذي يخالف المعايير المهنية والموضوعية، إذ نسبت روايتها إلى مصادر مجهولة غير معروفة من دون أن تكلّف نفسها عناء التواصل مع قيادة الجماعة للتأكد من صحة المزاعم التي أوردتها قبل العمل على نشرها والتعاطي معها على أنها حقائق». وتابع أن «نشر مثل هذه الأخبار في هذا التوقيت خلفه نيّات وأهداف مقصودة لا تريد بالأردن خيراً».

من جهته، قال أحد قيادات جماعة الإخوان في الأردن، لـ«العربي الجديد»، طالباً عدم ذكر اسمه، إن نهج الجماعة ثابت منذ 81 عاماً. وأضاف أن الجماعة وأعضاءها ملتزمون بنهج وطني واضح ومستقر، وهو نهج تاريخي وطني مجرب، من الاعتدال المنتظم الملتزم للجماعة ولا أحد يفكر بتجاوز الثوابت. وأضاف أن الجماعة نظمت حوالى 3000 مسيرة وفعالية متعلقة بما يجري في غزة، ولم يحدث فيها أخطاء.

كذلك استهجنت حركة حماس في بيان التسريبات الإعلاميّة التي تشير إلى علاقتها بأعمال «تخريبية» تم التخطيط لتنفيذها في الأردن، مؤكدة أن لا علاقة لها بأي أعمال تستهدف الأردن، وهي لا تتدخل في الشؤون الداخلية للدول. وشددت على أن «سياسة الحركة ثابتة وواضحة في حصر مواجهتها مع الاحتلال الصهيوني».

وبحسب رواية رويترز، كما نقلت عن مصدرين أردنيين لم تسمهما، فإن الأردن أحبط مؤامرة يشتبه في أن إيران تقف خلفها لتهريب أسلحة إلى المملكة، وذلك لمساعدة معارضين للحكم الملكي على تنفيذ أعمال تخريبية.

وقال المصدران إن الأسلحة أرسلتها فصائل مدعومة من إيران في سورية إلى خلية تابعة لجماعة الإخوان المسلمين لها صلات بـ«كتائب القسام». وأضافا أنه تم ضبط الأسلحة عندما ألقي القبض على أعضاء في الخلية، وهم أردنيون من أصول فلسطينية، في أواخر مارس/ آذار الماضي. ووفقاً للمصدرين الأردنيين، كان معظم التدفق السري للأسلحة إلى المملكة موجهاً إلى الأراضي الفلسطينية المجاورة في الضفة الغربية. لكنهما قالا إن بعض الأسلحة، بما في ذلك تلك التي ضبطت في مارس، كانت موجهة للاستخدام في الأردن من قبل خلية تابعة لـ«الإخوان».

ولم يكشف المصدران عن «الأعمال التخريبية» التي كان يُخطّط لها، واشارا إلى أن التحقيقات لا تزال جارية، وقالا إن المؤامرة كانت تستهدف زعزعة استقرار الأردن. وذكر أحد المصدرين الأردنيين أن مسؤولي المخابرات استدعوا 10 شخصيات بارزة في «الإخوان» لإبلاغهم بأنهم اعتقلوا خلية كانت تعمل بمثابة جسر بين حركتهم و«حماس». ولم يحدد المصدران الأسلحة التي ضُبطت خلال العملية في مارس، لكنهما قالا إن الأجهزة الأمنية أحبطت في الأشهر القليلة الماضية عدداً من المحاولات من جانب إيران وجماعات متحالفة معها لتهريب أسلحة، من بينها الغام كلايمور ومتفجرات من 4 وعشرات متفجرات سيمتكس وبنادق كلاشنيكوف وصواريخ كاتيوشا عيار 107 ملليمترات.

ونقلت «رويترز» عمن قالت إنه ممثل بارز لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن، من دون تسميته، أن بعض أعضاء الجماعة اعتقلوا في مارس وبحوزتهم أسلحة، لكنه قال إن أياً كان ما فعلوه فلم يكن بموافقة الجماعة، مضيفاً أنه يعتقد أنهم كانوا يهرّبون الأسلحة إلى الضفة الغربية وليس بهدف تنفيذ عمليات في الأردن. وقال إن «هناك حواراً بين الإخوان والسلطات. إنهم (السلطات) يعلمون أنه إذا كانت هناك أخطاء فلم تصدر عن جماعة الإخوان المسلمين، بل عن أفراد فقط». كذلك نقلت «رويترز» عن قيادي آخر في الجماعة لم تكشف عن هويته أن أعضاء الخلية الذين اعتُقلوا كانوا ممن جنّدهم نائب رئيس المكتب السياسي لـ«حماس» صالح العاروري. واستشهد العاروري في ضربة جوية بطائرة مسيّرة في بيروت في يناير/ كانون الثاني الماضي.

> «الإخوان»: أي سلوك يخالف سياسات الجماعة يمثل مرتكبه فقط

الحدث

تحمل زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى الصين، اليوم الخميس، اختباراً للشراكة بين البلدين، في ظل الضغوط الغربية على بكين للالتزام بالعقوبات المفروضة على موسكو

بوتين يزور الصين

اختبار مبدأ «شراكة بلا حدود»

بكين ـ **علي ابو مريحيل**
كوبنهاغن ـ **سامر إلياس**

بعيداً عن الشعارات الرنانة حول دور روسيا والصين في بناء «عالم متعدد الأقطاب على أنقاض نظام الأحادية القطبية الآيل للسقوط»، وصعود «الجنوب العالمي» مقابل تراجع «الغرب الجماعي»، تعدّ زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى الصين، اليوم الخميس وغداً الجمعة، اختباراً جدياً لاستمرار البلدين في تمتين مبدأ «شراكة بلا حدود»، في ظل تحديات عالمية كبيرة بسبب الحرب الروسية على أوكرانيا، والتغيرات الجذرية في علاقات روسيا الخارجية، والضغوط المتزايدة على الصين لتحديد موقف أكثر وضوحاً في موضوع الحرب على أوكرانيا والالتزام بالعقوبات الغربية القاسية المفروضة على روسيا.

ومن المقرر أن يلتقي بوتين في الصين بنظيره شي جين بينغ، في وقت تتخمّ فيه العلاقات بين البلدين لتدقيق كبير من الدول الغربية على خلفية موقف بكين من الحرب الأوكرانية والاتهامات التي وُجهت لها بشأن الالتفاف على العقوبات الدولية المفروضة على موسكو. وتأتي الزيارة في إطار احتفاء البلدين هذا العام بالذكرى الـ75 لإقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما، كما تأتي في أعقاب جولة أوروبية للرئيس الصيني تعهّد فيها بأن بلاده سوف تسيطر على تدفق السلع ذات الاستخدام المزدوج، التي لطالما أثارت مخاوف الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين.

ويؤكد اختيار بوتين الصين كوجهة خارجية أولى له في ولايته الخامسة على رهان الكرملين المتزايد على بكين كشريك استراتيجي في الحرب مع الغرب. وتكشف تشكيلة الوفد الروسي الضخم عن رغبة روسيا في تعزيز التعاون مع الصين، والمحافظة عليها كواحدة من أهم شرايين الحياة لتمكين الاقتصاد الروسي من مواجهة تأثير العقوبات الغربية، عبر الاستعاضة عن أوروبا بالصين لبيع منتجات الطاقة والخامات الروسية اللازمة لتمويل الحرب في أوكرانيا.

وفي هذا الإطار، أشار مساعد الرئيس الروسي للشؤون الخارجية يوري أوشاكوف، للصحافيين أمس الأول الثلاثاء، إلى التطور التدريجي للعلاقات الروسية الصينية، وذكر أنه «بالنسبة للصين، أصبحت روسيا في عام 2023 الشريك التجاري الرابع مع بلوغ التبادل التجاري، وفقاً للبيانات الروسية، 227,8 مليار دولار». ولفت إلى أن «حوالي 90 في المائة من المدفوعات بين الدولتين تتم بالفعل بالعملات الوطنية».

وعشية الزيارة، أكد بوتين أن موسكو تعتبر المقترحات الصينية للتسوية السلمية في أوكرانيا واقعية وبنّاءة، معتبراً في الوقت نفسه أن هذه المبادرات لا تلقى دعماً لدى كييف والغرب. وقال بوتين، في حوار مع وكالة شينخوا الصينية نُشر نصه على موقع الكرملين فجر أمس الأربعاء، إن «الأفكار والمقترحات المنصوص عليها في الخطة الصينية (للتسوية في أوكرانيا) التي نُشرت في فبراير/شباط 2023) تدل على النية الصادقة من أصدقائنا الصينيين للمساهمة في تحقيق استقرار الوضع». وأكد بوتين أن روسيا تتمنى تحقيق «تسوية شاملة ومستديمة وعادلة» للنزاع في أوكرانيا بأساليب سلمية، قائلاً: «نحن منفتحون على الحوار بشأن أوكرانيا، ولكنه يجب أن تراعي المفاوضات مصالح جميع الدول التي لها ضلوع في النزاع، بما في ذلك مصالحنا». وطالب بأن تتناول المفاوضات قضية الاستقرار العالمي والضمانات الأمنية لأوكرانيا وروسيا على حد سواء، على أن تكون الضمانات «موثوقة»، من جهة أخرى، أعلن بوتين أن العلاقات التجارية والاقتصادية بين روسيا والصين تتطور بوتيرة سريعة وتُظهر صموداً أمام التحديات الخارجية.

ويبدو أن روسيا تراهن على الاستمرار في الحصول على التقنيات الحديثة والرقائق وغيرها من المواد اللازمة لمواصلة إنتاج الأسلحة الروسية. وتكفي الإشارة إلى أنه في العام الماضي، جاء حوالي 89 في المائة من الواردات «ذات الأولوية القصوى» اللازمة لإنتاج الأسلحة الروسية من الصين، وفقاً لتحليل للبيانات الجمركية أعده ناثانيال شير، الباحث في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. وكشف التحليل أن الواردات تشمل كل شيء تقريباً بدءاً من الأدوات الآلية المستخدمة في بناء المعدات العسكرية إلى الأجهزة البصرية وأجهزة الاستشعار الإلكترونية ومعدات الاتصالات.

وتشير البيانات الجمركية المتاحة للعامة إلى أن الصين تصدّر كل شهر ما قيمته أكثر من 300 مليون دولار من المنتجات ذات الاستخدام المزدوج التي حددتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان والمملكة المتحدة، باعتبارها عناصر «ذات أولوية عالية» ضرورية لإنتاج الأسلحة الروسية. وعلى الرغم من أن قيمة الصادرات تراجعت من ذروة تجاوزت 600 مليون دولار في ديسمبر/كانون الأول 2023، تظل الصين أكبر مورد لروسيا لهذه المنتجات الخاضعة للرقابة. والعناصر ذات الأولوية العالية عبارة عن خمسين منتجاً ثنائي الاستخدام يعد ضرورياً لتصنيع الأسلحة مثل الصواريخ والطائرات من دون طيار والدبابات، والعديد منها عبارة عن منتجات تفتقر روسيا إلى القدرة على إنتاجها محلياً مثل الإلكترونيات الدقيقة، والأدوات الآلية، ومعدات الاتصالات، والرادارات، والأجهزة البصرية، وأجهزة الاستشعار، وغيرها من المنتجات. وتتداخل غالبية البضائع المدرجة في قائمة الأولويات العالية مع العناصر التي كشف المسؤولون الأميركيون في أوائل إبريل/نيسان الماضي أن الصين تبيعها لروسيا. ومن المؤكد أن قدرة روسيا على مواصلة غزوها لأوكرانيا تعتمد إلى حد كبير على قدرتها على الحصول على المدخلات اللازمة لتشغيل آلتها الحربية. وعلى الرغم من أن روسيا تمكنت من تكثيف إنتاج المدفعية وقذائفها، إلا أن قدرتها على إنتاج منتجات متخصصة مثل الإلكترونيات الدقيقة والأجهزة البصرية لا تزال غير كافية، وتقتصر قدرات صناعة الرقائق في روسيا، على وجه الخصوص، على تكنولوجيا 65 نانومتر التي يبلغ عمرها عقوداً من الزمن. وبالتالي، لعبت الصادرات الصينية دوراً رئيسياً في دعم المجهود الحربي لموسكو، وارتفع اعتماد روسيا على الصين في المنتجات ذات الأولوية العالية من 32 في المائة عام 2021 إلى 89 في المائة عام 2023. وكانت أشباه الموصلات ومعدات الاتصالات والأدوات الآلية من بين أكبر فئات الصادرات الصينية إلى روسيا المشمولة ضمن قائمة مراقبة الصادرات ذات الأولوية العالية عام 2023، وشكلت الأدوات الآلية وحدها ما يقرب من 40 في المائة من الزيادة السنوية في الصادرات الصينية ذات الاستخدام المزدوج.

ويسعى بوتين إلى إيجاد حلول للتخفيف من التزام الصين بالعقوبات الثانوية التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في الحزمة الثانية عشرة، ما أدى إلى تردد عدد من المصارف الصينية في قبول المدفوعات بالدولار من روسيا، ما تسبب في تراجع الصادرات الصينية إلى روسيا في مارس/آذار الماضي قرابة 14 في المائة على أساس سنوي.

وعلى الرغم من رفع موسكو وبكين شعارات بناء عالم متعدد الأقطاب، والحد من الهيمنة الأميركية، فإن مهمة بوتين لن تكون سهلة في إقناع نظيره الصيني بمواصلة تزويد الآلة العسكرية الروسية بالتقنيات «مزدوجة الاستخدام»، نظراً للمخاطر الكبيرة على الاقتصاد الصيني. تكفي الإشارة إلى أن التجارة بين الصين والولايات المتحدة بلغت في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى نوفمبر 2023 ما قيمته 670 مليار دولار، وفقاً للبيانات الصادرة عن الإدارة العامة للجمارك الصينية، التي ذكرت أن التبادل التجاري مع الاتحاد الأوروبي بلغ 782,9 مليار دولار في 2023. وتمثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي سوقاً كبيرة بكثير من السوق الروسية، ناهيك عن الاستثمارات المتبادلة بين الطرفين، وهي عوامل مهمة لمحافظة الصين على معدلات النمو الاقتصادي العالية. وفي السياق، قال الخبير الاقتصادي الصيني تشي جيانغ، لـ«العربي الجديد»، إن العقوبات الغربية على روسيا، أثّرت بطبيعة الحال على التبادلات الثنائية بين البلدين. ولفت إلى أنه خلال الشهرين الماضيين تم تعليق نحو 80 في المائة من تسوية المدفوعات (باليوان الصيني) بين بكين وموسكو بسبب العقوبات، لذلك يتطلع الجانبان إلى إنشاء قنوات جديدة لإتمام المدفوعات بمعزل عن تأثير التدقيق الغربي بما يخدم المصالح المشتركة. وأشار تشي جيانغ إلى أنه خلال العام الماضي وصلت التجارة الثنائية بين البلدين إلى 240 مليار دولار، بزيادة 26 في المائة على أساس سنوي، لكن سرعان ما تباطأ معدل النمو على أساس سنوي إلى 4,7 في المائة في الأشهر الأربعة الأولى من هذا العام، وأرجع ذلك إلى تأثير العقوبات الغربية على موسكو، واستهداف عدد من الشركات الصينية التي لديها تعاملات تجارية مع روسيا.

وخرجت الصين كأكبر المستفيدين من الغزو الروسي على أوكرانيا، فإضافة إلى «الدرس المجاني» لا يمكن أن يُقدم عليه الغرب في حال توتّر الأوضاع في تايوان وبحر الصين الجنوبي مع الولايات المتحدة وحلفائها، زادت صادراتها إلى روسيا، وحصلت على تخفيضات كبيرة في أسعار الطاقة والمعادن. لكن الاستمرار في السير على الخط المشدود الفاصل بين روسيا والغرب صعب ومحفوف بالمخاطر، فانهيار روسيا يقوّي الولايات المتحدة في صراع مؤجل مع الصين، ومواصلة دعم روسيا قد يعرّض الاقتصاد الصيني لضربة موجعة. وفي ظل الأوضاع الحالية، يزداد اعتماد روسيا على الصين، وتنتقل مع الزمن إلى «الشريك الأصغر» في العلاقة، على الرغم من الحساسية التاريخية بين البلدين، والتي أدت إلى قطيعة في العهد السوفييتي، فروسيا تحتاج الدعم الصيني سياسياً، والمصدر الأساسي للأموال لتمويل الحرب، وكثيراً من المكونات التقنية لصناعة الأسلحة. ومع تحول الأوضاع على الأرض عسكرياً لصالح روسيا يبدو أن بوتين يريد إقناع شي بأن التحالف معه أفضل، وربما يقدّم بوتين لـ«الصديق والعزيز» شي عروضاً إضافية مغرية لتشجيعه على المخاطرة والاستمرار في مبدأ «شراكة بلا حدود». ولكن الجواب سيبقى رهناً لتقديرات بكين حول مصالحها الاستراتيجية، وحجم الضغوط الغربية.

وتعليقاً على زيارة بوتين، رأى الباحث الصيني في العلاقات الدولية وانغ تشي بينغ، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن هناك مصلحة مشتركة بين بكين وموسكو في تأكيد متانة العلاقات بينهما، في ظل الضغوط الغربية والتدقيق المستمر على أشكال ومسارات التعاون بين البلدين. لذلك من المنتظر، حسب قوله، أن يكون ملف تعزيز الشراكة الاستراتيجية بينهما، خصوصاً مجال التعاون الاقتصادي في مواجهة العزلة الدولية، على رأس جدول الأعمال الذي سوف يناقشه الرئيسان.

ولفت إلى أن الصين تولي أهمية كبيرة للجانب الاقتصادي من الزيارة على حساب البعد السياسي، باعتبار أن موقف الصين ثابت بشأن الأزمة الأوكرانية، فهي لم تدعم علناً غزو الجيش الروسي لأوكرانيا قبل أكثر من عامين، لكنها في الوقت نفسه لم تدن الهجوم على الرغم من الضغوط التي مورست عليها، وبدلاً من ذلك دعت جميع الأطراف إلى ضبط النفس وقدّمت نفسها كوسيط في الأزمة، وبالتالي فإن هذا الموقف غير قابل للمساومة، حسب قوله. وتابع: عدا ذلك تحتاج الصين إلى المزيد من واردات الطاقة الروسية الرخيصة، في ظل انخفاض أسعار الموارد الطبيعية بسبب العقوبات، ويشمل ذلك استمرار تدفق شحنات الغاز المرسلة عبر خط أنابيب الغاز الطبيعي الروسي من الجهة الشرقية.

في المقابل، رأى أستاذ الدراسات السياسية السابق في جامعة تايبيه الوطنية، جين توي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن الرئيس الروسي يعاني من عزلة دولية بسبب حربه في أوكرانيا، لذلك تُعتبر زيارته إلى الصين فرصة لإبراز نفسه كقائد قوي يحظى بدعم قوة وازنة على الساحة الدولية بحجم الصين. وأضاف: من هنا يمكن فهم مدى حاجة بوتين إلى بكين في هذا التوقيت الحرج، على خلاف الصين التي لا تبدو مكترثة بصورة الرئيس الروسي ومكانته أمام العالم، بقدر ما يهمها تحقيق مصالحها التجارية والاقتصادية، بدليل أنها توقفت أخيراً عن توريد معدات عسكرية إلى موسكو، خوفاً من العقوبات الغربية. لكنه لفت إلى أن ذلك لم يمنع بكين من دعم النظام الروسي بوسائل مختلفة، سواء عبر القنوات الدبلوماسية في مجلس الأمن، أو عبر شراء النفط الروسي وتوريد المعدات ذات الاستخدام المزدوج التي تخدم الصناعة العسكرية الروسية، وهي وسائل أثارت مخاوف الغرب، حسب قوله. وأشار إلى أن فرض المزيد من العقوبات الغربية على روسيا جعلها تعتمد بشكل متزايد على الصين اقتصادياً، لذلك من المرجح أن تكون زيارة بوتين إلى بكين مدفوعة برغبة روسية في الالتفاف على العقوبات، وليس تطلعاً صينياً لموازنة الضغوط الأميركية.

شي وبوتين خلال لقائهما في بكين، اكتوبر الماضي (فرانس برس)

بوتين: المقترحات الصينية للتسوية في أوكرانيا بنّاءة

يزداد اعتماد روسيا على الصين وأصبحت «الشريك الأصغر» في العلاقة

أميركا لا تشجع استهداف روسيا

قال وزير الخارجية الأميركي انتوني بلينكن، أمس الأربعاء، إن الولايات المتحدة لا تشجع أوكرانيا على ضرب أهداف داخل روسيا بأسلحة تلقتها من واشنطن لكنها تعتقد أن هذا القرار يجب أن تتخذه كييف بنفسها. في موازاة ذلك، التقى الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي زيارة له كانت مقررة غداً الجمعة إلى إسبانيا. وذكرت الصحف الإسبانية أن زيلينسكي اتخذ هذا القرار بسبب الهجوم الروسي الجديد في شمال أوكرانيا.

قضية

التغييرات في دائرة الرئيس الروسي

توحي التغييرات في الحكومة وديوان الرئاسة التي أجراها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بدلالات عدة تتعلق بكيفية تعاطيه مع دائرته المقربة. وتمهد تغييرات بوتين لضبط الخلافات ومراكز القوى داخل الحلقة الأقرب له والمساهمة في التركيز على حرب أوكرانيا

الطامحون والأقوياء الجدد وضبط أحلام الخلافة

بعد أكثر من أسبوع على تنصيبه رسمياً لولاية خامسة، في 7 مايو/ أيار الحالي، استخدم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين حقّه الدستوري وأجرى تعديلات في الحكومة وديوان الرئاسة، يرجح أن هدفها ضبط التوازنات بين أعضاء الحلقة الأقرب له، من أجل التركيز على الحرب المتواصلة على أوكرانيا منذ فبراير/ شباط 2022، لتشي تغييرات بوتين بأنه راض عن أداء رئيس الحكومة ميخائيل ميشوستين، فيما قد تكشف بعض الملامح حول ضبط الخلافات تحضيراً لخلافته. وفي مؤشر إلى رضاه عن طريقة إدارة ملفي كورونا والتعامل مع التبعات الاقتصادية للحرب على أوكرانيا رغم العقوبات الغربية القاسية، جدّد بوتين الثقة برئيس الحكومة ميخائيل ميشوستين. في المقابل، استغل بوتين حقه في إقالة الحكومة السابقة، لطيّ الصفحة الأخيرة في ملف تمرد مجموعة مرتزقة «فاغنر» الذي شكّل أكبر خطر على حكم الرئيس الروسي منذ اعتلائه سدة الحكم في عام 2000. وشملت تغييرات بوتين إطاحة وزير الدفاع سيرغي شويغو، الذي اختار بوتين مكانه في المنصب، أندريه بيلوسوف، نائب رئيس الوزراء السابق والمتخصص في الاقتصاد. إقالة شويغو، وإن كانت مفاجئة نسبياً، نظراً لأنها جاءت في ظل الحرب المتواصلة، واتُخذت بحق صديق مقرّب، إلا أن بوتين أخرجها على نحو لا يؤثر في سير المعارك التي تحقق فيها روسيا تقدماً في جبهات دونيتسك وخاركيف. الحديث عن إقالة شويغو بدأ منذ تعثّر الجيش الروسي في دخول العاصمة الأوكرانية كييف وإنهاء حكم الرئيس فولوديمير زيلينسكي في أيام. وهوت شعبية شويغو مع مشاهد طوابير الدبّابات والمدرعات الروسية من دون وقود وخدمات لوجستية، لكن الضربات الأكثر إيلاماً جاءت بعد اضطرار الجيش للاستعانة بمرتزقة «فاغنر» في الحرب. ومنذ مطلع عام 2023 تداول المراسلون العسكريون مقاطع فيديو لزعيم «فاغنر» الراحل يفغيني بريغوجين، وهو يوجه الشتائم لشويغو بالاسم. ومن غير المستبعد أن صمت الكرملين عن إهانة شويغو شجّع بريغوجين على إطلاق تمرده صيف العام الماضي لإطاحة وزير الدفاع. لتقدير منه بأن هذا لن يضرّ بالنظام الذي بناه بوتين طوال سنوات حكمه. ولكن حينها، اختار بوتين الانحياز لصالح الجيش كمؤسسة تدافع عن البلاد وتخوض الحرب في أوكرانيا، إلا أن هيبة الجيش الروسي تأثرت كثيراً نتيجة نجاح مئات عدة من المرتزقة في احتلال مقر العمليات المكلف بإدارة المنطقة العسكرية الجنوبية والحرب في أوكرانيا، والتقدم مئات الكيلومترات وصولاً إلى مشارف منطقة موسكو، ولاحقاً تمّ التخلص من بريغوجين (قتل بتحطم طائرته في أغسطس/ آب الماضي بشمالي موسكو)، وترويض «فاغنر» لخدمة المعركة الأساسية ضد أوكرانيا والغرب.

والأرجح أن التمهيد الحقيقي لإقالة شويغو جاء باعتقال نائبه تيمور إيفانوف في إبريل/ نيسان الماضي بتهم الفساد. وتحسباً لأي تأثيرات سلبية، عمد بوتين إلى تعيين شويغو في منصب سكرتير مجلس الأمن الروسي، مع تكليفه بمنصب نائب رئيس اللجنة الصناعية العسكرية التي يقودها بوتين شخصياً. وسكرتير مجلس الأمن الروسي منصب رفيع يسمح لشاغله بالتواصل المباشر مع الرئيس، لكنه فخري لا يتمتع شاغله بموازنات ضخمة، على عكس منصب وزير الدفاع، كما أن سلطته محدودة. ولإضفاء مزيد من الأهمية على دور شويغو الجديد، ركّزت وسائل الإعلام الروسية على أن منصب سكرتير مجلس الأمن الروسي كان قد شغله نيكولاي باتروشيف، صديق بوتين، وواحد من أقرب الأشخاص إليه، والذي أوكلت إليه مهمات خارجية كثيرة في السنوات الأخيرة، ويعد من أكثر الشخصيات تأثيراً على الرئيس، والأقرب لأفكاره، نظراً لتحدرهما من مدينة واحدة (سان بطرسبورغ لينينغراد سابقاً) ومن جهاز الأمن الفيدرالي (ومن جهاز الاستخبارات السوفييتية كي جي بي). وشاعت روايات بأن باتروشيف كان من أهم عرّابي إحضار بوتين من سانت بطرسبورغ إلى موسكو في نهاية التسعينيات من القرن الماضي.

ويكمن واحد من تناقضات المهمات الموكلة لشويغو في أنه مجبر على التعاون والتعامل مع سيرغي تشيميزوف، رئيس «روستيخ»، المؤسسة التي تضم مجمع الصناعات العسكرية، خصوصاً أن تسريبات في الأسابيع الأخيرة نقلها موقع ميدوزا المعارض عن مصادر مقربة من الكرملين تفيد بأن فتح ملفات الفساد في وزارة الدفاع جاء على خلفية سجالات اتهم فيها شويغو «روستيخ» بعدم تزويد الجيش بأنواع من الأسلحة الحديثة، والتقصير في تأمين احتياجات المعارك، ما تسبب في عدم تحقيق التقدم المطلوب على الجبهات في أوكرانيا. وبحسب المصادر، فإن تشيميزوف الذي يعد من أقرب أصدقاء بوتين انضم إلى مطالب رئيس الحرس الروسي فيكتور زولوتوف بإقالة شويغو.

من الواضح أن بوتين قرر الدخول في ولايته الخامسة من دون تعديلات كبيرة في تشكيلة ديوان الكرملين، لكن تغييرات بوتين على محدوديتها، قد تساهم في رسم صورة أشمل حول هدف الرئيس الروسي ومستقبل الصراعات على خلافته. وأعاد بوتين الثقة برئيس ديوان الكرملين أنطون فانيو، وتأكد بقاء النائب الأول سيرغي كرينكو، المشرف على هندسة السياسة الداخلية. لكن تولّا السابق البكسي ديومين، بمنصب معاون بوتين، أماله في التنافس مجدداً على خلافة الرئيس نتيجة عودته إلى موسكو وقربه مرة أخرى من بوتين. ومعلوم أن ديومين شغل منصب الحارس الشخصي لبوتين لسنوات طويلة، وعمل في وزارة الدفاع نائباً لرئيس جهاز الاستخبارات العسكرية الروسية قبل الانتقال إلى منصب حاكم تولا. والملاحظ أن ديومين سيشرف بعد تغييرات بوتين على صناعة الدفاع والرياضة والهيئة (مجلس الدولة) الاستشارية. ورغم أن معظم التوقعات منذ تمرّد «فاغنر» انصبت على إمكانية تعيينه وزيراً للدفاع، وأنه مع عرابيه، وأهمهم رئيس الحرس الروسي فيكتور زولوتوف، راهنوا على منصب نائب رئيس الحكومة للصناعات العسكرية، فإن تعيينه مساعداً للرئيس لشؤون صناعة الدفاع، قد يكون خطوة أولى للارتقاء في وقت لاحق لمنصب وزير الدفاع بعد الاطلاع على الأوضاع في الوزارة عن كثب مرة أخرى، وتحضيره لقيادتها بعد فترة انتقالية بقيادة الوزير الحالي أندريه بيلوسوف الذي شكل تعيينه مفاجأة نظراً لأنه اقتصادي وليس له أي علاقة بالجيش ولم يؤد الخدمة الإلزامية. وربما الأهم في تعيين ديومين أنه حصل على فرصة جديدة للتنافس على خلافة بوتين. التعديل الثالث في إدارة الكرملين، حمل ترقية لمكسيم أوريشكين (42 عاماً) من منصب مساعد الرئيس للشؤون الاقتصادية إلى النائب الأول لديوان الكرملين. التعديل وإن لم يرقَ إلى طموحات المصرفي الشاب، الذي ساهم في إنقاذ الأوضاع الاقتصادية عبر طرحه فكرة فتح حسابات بالروبل الروسي لمواصلة تزويد أوروبا بالغاز الطبيعي، إضافة إلى قرارات أخرى منحت الروبل قوة للصمود، إلا أنه يحافظ بعد تغييرات بوتين على حظوظه للارتقاء أكثر.

ربما يمكن اختصار العنوان الرئيسي الذي تكشفه تغييرات بوتين بضرورة «إعادة تشغيل» موارد الدولة، وتكاتف جهود النخب الروسية الحاكمة للانتصار في الحرب في أوكرانيا، ومؤكد أن بوتين الذي رفع سقف الرهانات على الحرب إلى أعلى درجة ممكن، سعى إلى تذكير النخب المتصارعة بأن خسارة الحرب تعني انهيار النظام بكامله، ما ينعكس سلباً على الجميع ويجردهم من المكتسبات المحققة. ومع نظرة عامة على تغييرات بوتين والشخصيات التي صعدت أو تراجع نفوذها، من غير المستبعد أن تكون التعديلات مؤقتة، بانتظار جلاء الصورة بعد توقف أصوات المدافع في أوكرانيا، لكن المؤكد أنها راعت، قدر الإمكان، المحافظة على التوازنات القائمة في الحلقة الأقرب لبوتين، ومنع نشوب أي صراعات على السلطة قد تضعف التركيز على الهدف الأساسي في الحرب، وحدّدت مجالاً وحيداً للتنافس على خلافة الرئيس في مساهمة هذا الفريق أو ذاك في تمكين مرشحه من تقديم أفضل ما يمكن لكسب حرب بوتين ضد الغرب.

سامر...

شويغو (يمين) وباتروشيف في حفل تنصيب بوتين، 7 مايو (Getty)

ميشوستين لا يشكل خطراً

بدا واضحاً أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، المنصب تركيزه على تفاصيل الحرب، وانشغاله باستحضار التاريخ لتأكيد حتمية فوز روسيا بقيمها المحافظة وأفضلية نموذجها الإنساني على حضارة الغرب الليبرالية، لا يرى خطراً في صعود دور ميخائيل ميشوستين (الصورة) في إدارة عدد من الملفات، خصوصاً أن الرجل الذي صعد من مصلحة الضرائب إلى رأس الحكومة، لم يظهر أي بوادر لمنافسة بوتين وحافظ على مسافة واحدة من مراكز النفوذ القريبة منه.

تراجع الخطر لا يلغي الحذر

21 عاماً على تفجيرات الدار البيضاء

تتزامن ذكرى تفجيرات الدار البيضاء في عام 2003، مع استمرار العمليات الأمنية والاستخبارية، في إطار ملاحقة خلايا إرهابية داخل المغرب

الرباط ـ **عادل نجدي**

يُحيي المغاربة، اليوم الخميس، ذكرى تفجيرات الدار البيضاء عام 2003، والتي ذهب ضحيتها 45 قتيلاً والعديد من المصابين، على وقع الإعلان عن اعتقال خلية موالية لتنظيم داعش، كانت تستعد لـ«تنفيذ مشاريع إرهابية في المملكة بغرض المساس بالنظام العام». ويستعيد المغاربة لحظات مؤلمة ومشاهد صادمة لأعنف تفجيرات انتحارية في تاريخ البلاد، بعد أن خرج ليلة الجمعة 16 مايو/أيار 2003، 14 شاباً تتراوح أعمارهم بين 20 و24 عاماً، من الحي الصفيحي كاريان طوما، في منطقة سيدي مومن بالدار البيضاء، ليستهدفوا بأحزمة ناسفة مراكز استراتيجية وحيوية.

وبدأت تلك الاستهدافات بفندق فرح ومطعم دار إسبانيا، مروراً بمطعم إيطالي بالقرب من دار أميركا ومركز اجتماعي يهودي كان مقفلاً في ذاك اليوم، وانتهاء بمقبرة يهودية قديمة، والقنصلية البلجيكية. وتحت وقع صدمة تفجيرات الدار البيضاء وهولها، شنّت السلطات الأمنية حملة اعتقالات واسعة في صفوف معتنقي الفكر السلفي على امتداد المغرب.

وقادت إلى اعتقال أزيد من ثلاثة آلاف مشتبه به، ينتمون في غالبيتهم إلى «السلفية الجهادية»، وهو الأمر الذي انتقدته بشدة الجمعيات الحقوقية، بعد تسجيل خروقات وتجاوزات اعترفت بها أعلى سلطة في البلاد، ممثلة في الملك محمد السادس. وشكلت التفجيرات نقطة تحوّل في طريقة عمل الأجهزة الأمنية المغربية، والتي سارعت إلى اعتماد مقاربة استباقية. وكان من الملامح الرئيسية لتلك المقاربة تفكيك الخلايا الإرهابية قبل وصولها إلى مرحلة التنفيذ، إلى جانب تجفيف مصادر الإرهاب، واتباع سياسة المراجعات والمصالحات مع المنتمين إلى تنظيمات متشددة. كما تمّ إقرار قانون مكافحة الإرهاب في عام 2003، قبل أن يدخل تفجير مقهى أركانة بمراكش في إبريل/نيسان 2011، الذي أودى بحياة 17 شخصاً معظمهم من السياح، المغرب مرحلة حاسمة جديدة فرضت تفعيل القانون ومراجعة نصوصه، في اتجاه منح الجهات الأمنية والاستخبارية والعسكرية القدرة على التحرك وتنظيم عملياتها بما لا يخالف حقوق الإنسان ويضمن أمن البلاد.

في المقابل، شكل إنشاء المكتب المركزي للأبحاث القضائية التابع للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني (المخابرات الداخلية) في مارس/آذار 2015، نقطة تحوّل، إذ عهدت إليه مهام عدة، أبرزها تعقّب وتفكيك الخلايا. وتمكّن المغرب منذ عام 2002، من إجهاض 500 مشروع إرهابي، واعتقال 215 خلية، وفق الأرقام الرسمية الصادرة عن تقرير منجزات وزارة الداخلية برسم السنة المالية 2023، في نهاية ديسمبر/كانون الأول الماضي. كما تمكّن المكتب المركزي للأبحاث القضائية خلال السنة نفسها من تفكيك ست خلايا، خلص منها إلى اعتقال 21 شخصاً، وذلك في سياق عمليات استباقية متفرقة باشرها السنة الماضية.

ولئن كان نجاح المغرب في اعتقال عددٍ كبير من الخلايا، والتي كان آخرها أول من أمس الثلاثاء بمدينتي تيزنيت (جنوبي المغرب)، وسيدي سليمان (غرب) يعطي «صورة واضحة» عن حجم الجاهزية واليقظة الأمنية، اعتبر الباحث المغربي في الفكر الإسلامي والجماعات الإسلامية، إدريس الكنبوري، أن «توالي أخبار تفكيك الخلايا في المغرب يشير إلى استمرار التهديد الأمني». وأوضح في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن «السلطات الأمنية المغربية فككت عدداً كبيراً من الخلايا في السنوات الأخيرة، وهذا يدل على أمرين: استمرار التهديد أولاً واليقظة الأمنية ثانياً».

> إسماعيل حمودي: وتيرة تفكيك الخلايا تبدو في تراجع

من جهته، قال الباحث المغربي المتخصص في السياسة الأمنية، إسماعيل حمودي، إن «وتيرة تفكيك الخلايا تبدو في تراجع، إذ تمكنت السلطات الأمنية خلال الأشهر الأولى من سنة 2024، من تفكيك ثلاث خلايا، بالمقارنة مع فترات مماثلة من السنوات الماضية». وذهب، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إلى أن «التحدي الإرهابي لم يعد خطيراً كما كان، وفقد بعض موارد قوته»، مستدركاً أنه «تحد لم يختف تماماً بعد، إذ لا زالت دول ومجتمعات، خصوصاً في الشرق الأوسط وفي مناطق مختلفة من أفريقيا، لا سيما غرب ووسط وشرق القارة، تعاني الويلات من جرائه».

في المقابل، رأى الخبير المغربي في السياسات الأمنية إحسان الحافيظي، في حديثه لـ«العربي الجديد»، أن «منسوب التهديد في المغرب تراجع بشكل كبير». ولفت إلى أن المقاربة الوقائية والاستباقية التي تبنتها المصالح الأمنية أدت «دوراً في تحجيم الجماعات المتطرفة وتفكيك الخلايا الإرهابية وإجهاض مشاريعها التخريبية التي تستهدف الأرواح والممتلكات».

خلال عملية لمكافحة الإرهاب، طنجة، أكتوبر 2021 (فرانس برس)

تقرير

تهديد بتدويل قضية نازحي سنجار

الموصل ـ **سيف العبيدي**

للشهر الثالث على التوالي، تتواصل الأزمة التي خلّفها قرار الحكومة العراقية بإغلاق مخيمات النازحين في إقليم كردستان، شمالي البلاد، بدون توفير بدائل أو علاجات لأوضاع عشرات آلاف القاطنين في تلك المخيمات، ما دفع نواباً في البرلمان العراقي للتلويح بتدويل القضية. ويتعلق الأمر خصوصاً بقضية نازحي سنجار غربي الموصل، المدينة التي تعاني من اضطرابات أمنية واسعة، بسبب سيطرة الأذرع المحلية لحزب العمال الكردستاني المعارض لأنقرة على المدينة وفرضه إدارة لا تحظى باعتراف السلطات العراقية ببغداد.

ومنذ استعادة السيطرة على سنجار في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015، وطرد مسلحي تنظيم داعش منها، تعاني المدينة الواقعة على المثلث الحدودي العراقي السوري التركي من تجاذبات سياسية وأمنية مختلفة، تسببت بتأخر خطط الإعمار وإعادة تأهيل المدينة حتى الآن. وأول من أمس الثلاثاء، أصدر نازحو مخيم «شاريا» (محافظة دهوك)، أكبر معسكرات النزوح للعراقيين من المكون الأيزيدي، والذي يقيم فيه عشرات آلاف المواطنين، بياناً، أكدوا فيه أن إعادتهم في هذا التوقيت ستؤدي إلى «فتح فصل جديد من المعاناة بسبب عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة للعودة أمنياً وخدمياً واجتماعياً واقتصادياً». وكان مجلس الوزراء العراقي أصدر في مارس/آذار الماضي، قراراً، يقضي بإغلاق مخيمات النازحين في إقليم كردستان خلال مدة أقصاها 31 تموز/ يوليو المقبل. وبحسب بيانات وزارة الهجرة العراقية، فإن عدد النازحين المقيمين في مخيمات إقليم كردستان يزيد عن 145 ألف نازح، أغلبهم من قضاء سنجار. ويقطن نازحو سنجار في 26 مخيماً، موزعين على محافظات دهوك وأربيل والسليمانية. وأثار القرار اعتراضات سياسية وحقوقية واسعة خصوصاً من ممثلي المكون الأيزيدي، إلى جانب سكان المناطق ذات الغالبية العربية السنية التي تسيطر عليها الفصائل المسلحة، بشأن عدم توضيح الحكومة مآلات العائلات في تلك المخيمات بعد إغلاقها.

> دور سلبي للمليشيات
>
> رأى الباحث العراقي، غانم العابد، ان وجود حزب العمال الكردستاني والفصائل الحليفة لطهران هو السبب الأبرز لعدم عودة نازحي سنجار وسهل نينوى. وقال في حديث لـ«العربي الجديد» إن «الوضع في سنجار ليس بيد الحكومة العراقية، حيث توجد جهات متنفذة تفرض سيطرتها على القضاء لغاية اليوم، وبسببها لا يمكن إعمار المناطف الخاضعة لنفوذها في سنجار وسهل نينوى ومناطف أخرى».

بدورها، دخلت وزارة الخارجية الأميركية على خط الأزمة، نهاية الأسبوع الماضي. وقالت وكيلة وزارة الخارجية الأميركية للأمن المدني والديمقراطي وحقوق الإنسان، عزرا زيا، خلال مؤتمر صحافي عقب زيارتها لمدينة سنجار، إن «واشنطن شجعت الحكومة العراقية على تحقيق تقدم ملموس في تعيين قائممقام قضاء سنجار وإنشاء قوة شرطة محلية وإعادة الإعمار قبل إعادة النازحين». لكن مسؤولاً في الأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي، قال لـ«العربي الجديد»، إن «خطط إغلاق المخيمات ماضية ولا تعليق لها».

النائب في البرلمان، فيان دخيل، قال في حديث لـ«العربي الجديد» إن «الحكومة تريد غلق المخيمات وإجبار نازحي سنجار على العودة، دون أن تعمل على إعمار البنى التحتية الرئيسية في المدينة من مدارس ومستشفيات ومراكز صحية وتعويض المتضررين من جراء الحرب». وأضاف دخيل، أن «العودة القسرية للنازحين في ظل انتشار الفصائل المسلحة التابعة للحشد الشعبي وحزب العمال الكردستاني مرفوضة»، متوعداً بتدويل قضية نازحي سنجار عبر «التوجه إلى الأمم المتحدة بشكوى في حال مضي الحكومة بقرار غلق المخيمات بالموعد المحدد (يوليو المقبل) قبل تنفيذها لمتطلبات العودة المذكورة سابقاً».

هذا الأمر يؤيده عضو البرلمان محما خليل، الذي اعتبر الدعوة الأميركية بشأن نازحي سنجار تأكيداً من واشنطن على أن الأوضاع في القضاء غير آمنة ولا تسمح بعودة النازحين حالياً. لكن عضو مجلس محافظة نينوى عن المكون الأيزيدي عيدان الشيخ كالو، قال في حديث لـ«العربي الجديد»: «أنا مع إعادة النازحين حالياً، وأغلب المشاكل التي تحدث في سنجار سببها تأخر عودة النازحين». وأضاف كالو، التابع سياسياً لكتلة منضوية ضمن «الإطار التنسيقي»، أن «الحكومة العراقية مسؤولة عن تأمين سنجار وهي المعنية بملف النازحين».

نازحون من الايزيديين بمخيم شاريا، إبريل 2023 (صافين حامد/فرانس برس)

رصد

من تظاهرة تطالب بإسقاط الجولاني في إدلب، مارس الماضي (عمر حج قدور/فرانس برس)

«تحرير الشام» تستنسخ أساليب النظام السوري

غازي عنتاب ـ **محمد أمين**

فضّت هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقاً)، وهي سلطة الأمر الواقع شمال غربي سورية، أول من أمس الثلاثاء، اعتصاماً سلمياً أمام المحكمة العسكرية، وسط مدينة إدلب، للمطالبة بالإفراج عن معتقلين في سجون الهيئة، في مشهد عزّز استياء الشارع السوري المعارض على تجاوزات وسياسة «تحرير الشام»، التي تواجه حراكاً شعبياً منذ أشهر عدة، وبدأت بالتلويح باستخدام العنف لمحاصرته. من جهتها، زعمت وزارة الداخلية في حكومة الإنقاذ أن المعتصمين اعتدوا على وجهاء جاؤوا لإقناعهم بفضّ الاعتصام، لأنه تسبب بقطع الطرق العامة، ما دفع جهاز الأمن العام للتدخل. وهدّد وزير الداخلية في حكومة الإنقاذ محمد عبد الرحمن المتظاهرين، في تسجيل مصور، بـ«الضرب بيد من حديد على كل يد تريد العبث بأمن وأمان المحرّر وجرّه إلى الفتنة». وذكرت مصادر محلية لـ«العربي الجديد»، أن هيئة تحرير الشام نشرت حواجز أمنية وعسكرية على مداخل أبرز المدن والبلدات في محافظة إدلب بحجة «حماية المؤسسات وضبط الأمن»، مشيرة إلى أن الجهاز الأمني، التابع للهيئة، بحالة «استنفار»، وخصوصاً في مدينة إدلب، مركز المحافظة، وعلى المداخل الرئيسية، موضحة أن الأنباء عن نيّة هيئة تحرير الشام القيام بحملة اعتقالات واسعة «غير مؤكدة حتى اللحظة».

وكان الحراك الشعبي ضد هيئة تحرير الشام، قد بدأ في فبراير/شباط الماضي، على خلفية اعتقالات واسعة قام بها الجهاز الأمني في الهيئة، وتعرض المعتقلين لتعذيب أفضى إلى موت البعض منهم. وسرعان ما تحول الحراك إلى تظاهرات حاشدة طالبت بإسقاط زعيم هيئة تحرير الشام أبو محمد الجولاني. وقال محمد عساف، وهو أحد ناشطي الحراك شمال غربي سورية، في حديث مع «العربي الجديد» إن «ما حدث الثلاثاء من اقتحام خيمة الاعتصام في إدلب، وضرب المعتصمين بالعصي والسكاكين، يُذكرنا بما كان النظام السوري يقوم به في عام 2011». وتابع: «حراكنا سلمي بالكامل وشعبي بامتياز، ولا ينتمي إلى أي تيار سياسي، ونحن مستمرون في الحراك حتى نصل إلى مبتغانا وتحقيق مطالبنا، والقيام بخطوات إصلاحية واضحة شمال شرقي سورية». ويُحمّل المتظاهرون الجولاني مسؤولية تجاوزات الجهاز الأمني، التابع للهيئة، والذي «ينتهج نهج أجهزة النظام الأمنية في التعامل مع السوريين»، وفق باحث مقيم في الشمال السوري فضّل عدم ذكر اسمه. وأشار الباحث في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أن «هيئة تحرير الشام أولت الاهتمام لملفين فقط، وهما: الأمني والاقتصادي، وأهملت باقي الملفات من تعليم وطبابة ورياضة وغيرها»، مضيفاً أنها «اتبعت سياسة الاحتكار والتفرد بالقرار، وهو ما أدى إلى تعميق الأزمات في منطقة تعج بالنازحين، ودفع الناس إلى التظاهر في الشوارع». وفي السياق، أعرب الناشط السياسي باسل معراوي، عن اعتقاده بأن الجولاني «سيلجأ إلى العنف للقضاء على الحراك الشعبي ضده»، مضيفاً في حديث لـ«العربي الجديد»، أن الأخير «استنفد كل محاولاته لإرضاء المعارضين له شمال غربي سورية، وخصوصاً أولئك الذين تعرضوا للاعتقال وتبيّن لاحقاً أن أسباب اعتقالهم وتعذيبهم واهية».